التَّوصُّلُ في العربيةِ

أ.م.د نجلاء حميد مجيد أ.م.د محمد نوري محمد الموسوي

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

البريد الإلكتروني Email : hum.njlae.hameed@uobabylon.edu.iq
hum.moh.noori@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التوصل ، العربية ، صوت ، صرف،نحو.

كيفية اقتباس البحث

مجيد ، نجلاء حميد، محمد نوري محمد الموسوي، التَّوصُّلُ في العربيةِ ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١، المجلد:١١ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Reach in Arabian

Dr. Najlaa Hameed Majeed

Dr. Muhammad Nuri Muhammad Al-Musawi

University of Babylon / College of Education and Human Sciences
Department of Arabic Language

Keywords : The reach , Arabian, Phonology, Morphology, grammar.

How To Cite This Article
Majeed, Najlaa Hameed, Muhammad Nuri Muhammad Al-Musawi, The Reach in Arabian, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The language - any language - aims at understanding and communication between its speakers, by which a clear and explicit meaning is reached, and with it the speakers reach their purposes, so the purpose of language is to convey the speaker's desire to the addressee, and therefore linguists stated that the most important condition in language is the condition of clarity and clarity.

When I read the books of the cashiers - both old and new - I drew my attention to the presence of things that are a link and a mediator for other matters, so I decided to follow them, explain their issues, and the opinions of the cashiers in them, and then analyze their ideas, so the research came, praise be to God, divided into issues It was preceded by a preface in which she spoke about the term rasul, and the expressions indicating it, followed this term in the books of the exchange officers and explained its significance, and put an appropriate definition for it. Searching for many and varied sources, starting from Sebwayh's book

and its brief, through explanations of healing and ending with books of modern and contemporary scholars. I have come - thank God - to good results, some of which were mentioned in the conclusion. I pray to God - glory be to Him - for our students to benefit from it, and for it to be an idea for them. Let them start with him to broad topics in Arabic and our last prayer is that praise be to God, Lord of the worlds, and may God bless Muhammad and his pure family.

الملخص

إنّ اللغة ـ أيةَ لغة ـ هدفُها التفاهمُ والتواصلُ بين متكلميها ، فبها يُتوصَّل إلى المعنى الواضح الصريح، وبها يَتوصل المتكلمون إلى أغراضهم، فغاية اللغة إيصال مراد المتكلم إلى المخاطب ، ولذا نصَّ اللغويون على أنّ أهمَّ شرط في اللغة هو شرط الإبانة والوضوح .

وعند مطالعتنا لكتب الصرفيين والنحويين ـ قديمها وحديثها ـ لفت انتباهنا وجود أشياء تعد وُصلةً وواسطة لأمور أخرى، فعقدنا العزم على تتبعها، وبيان مسائلها، وآراء الصرفيين والنحويين فيها، ومن ثمّ تحليل أفكارهم، فجاء البحث بحمد الله مقسما على مقدمة وتوطئة ومحورين أما التوطئة فقد عرضنا فيها تعريف التوصل في اللغة والاصطلاح، والألفاظ الدالة عليه، وتتبَّعنا هذا المصطلح في كتب الصرفيين وبيَّنا دلالته، ووضعنا تعريفا مناسبا له، وأما المحور الأول فخصصناه بذكر المسائل الصوتية والصرفية للتوصل، وأما المحور الثاني فخصصناه بذكر مسائل التوصل النحوية، وقد عرضنا المسائل داخل كل محور مرتبة بحسب حروف المعجم، ولم نفصل بين مسائل الصوت والصرف وذلك للتداخل الحاصل بين العلمين ومسائلهما، واعتمدنا في هذا البحث على مصادر كثيرة ومتنوعة بِدأً من كتاب سيبويه فالمقتضب، ومرورا بشروح الشافية وانتهاءً بكتب المحدثين والمعاصرين. وقد توصلنا ـ بحمد الله ـ إلى نتائج طيبة ذكرنا بعضها في الخاتمة ، ندعو الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن ينفع به طلابنا، وأن يكون قدحة فكرة لهم؛ لينطلقوا منه إلى موضوعات رحبة في العربية وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد:

فإنّ اللغة ـ أيةَ لغة ـ هدفُها التفاهمُ والتواصلُ بين متكلميها ، فبها يُتوصَّل إلى المعنى الواضح الصريح، وبها يَتوصل المتكلمون إلى أغراضهم، فغاية اللغة إيصال مراد المتكلم إلى المخاطب ، ولذا نصَّ اللغويون على أنّ أهمَّ شرط في اللغة هو شرط الإبانة والوضوح .

وعند مطالعتنا لكتب الصرفيين والنحويين ـ قديمها وحديثها ـ لفت انتباهنا وجود أشياء تعد وُصلةً وواسطة لأمور أخرى، فعقدنا العزم على تتبعها، وبيان مسائلها، وآراء الصرفيين والنحويين فيها، ومن ثمّ تحليل أفكارهم، فجاء البحث بحمد الله مقسما على مقدمة وتوطئة ومحورين أما التوطئة فقد عرضنا فيها تعريف التوصل في اللغة والاصطلاح، والألفاظ الدالة عليه، وتتبَّعنا هذا المصطلح في كتب الصرفيين وبيَّنا دلالته، ووضعنا تعريفا مناسبا له، وأما المحور الأول فخصصناه بذكر المسائل الصوتية والصرفية للتوصل، وأما المحور الثاني فخصصناه بذكر مسائل التوصل النحوية، وقد عرضنا المسائل داخل كل محور مرتبة بحسب حروف المعجم، ولم نفصل بين مسائل الصوت والصرف وذلك للتداخل الحاصل بين العلمين ومسائلهما، لأنّ بعض هذه المسائل ممّا يدخل في المستوى الصوتي إنّما درسها القدماء ضمن علم الصرف، وجريًا على عادة القدماء في ذلك درسناها في المستوى الصرفي.

واعتمدنا في هذا البحث على مصادر كثيرة ومتنوعة بِدأً من كتاب سيبويه فالمقتضب، ومرورا بشروح الشافية وانتهاءً بكتب المحدثين والمعاصرين . وقد توصلنا ـ بحمد الله ـ إلى نتائج طيبة ذكرنا بعضها في الخاتمة ، ندعو الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن ينفع به طلابنا، وأن يكون قدحة فكرة لهم؛ لينطلقوا منه إلى موضوعات رحبة في العربية وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

ـ التوصل في اللغة والاصطلاح

عبّر علماء العربية عن التّوصّل في مصنفاتِهم، إمّا بلفظ الفعل (تَوَصّلَ) وتصريفاته، أو بلفظ (الوصلة) لذا سنعرضُ لمعاني هذين اللفظين في المعجمات العربية.

التّوصّل مصدر الفعل الثلاثي المزيد (تَوَصَّل)، ومن معانيه: بلوغ الشيء والانتهاء إليه، قال ابن سيده: ((وصلَ الشيء إلى الشيء وتوصّل إليه: انتهى إليه وبلغه))[١]، ومن معانيه أيضا التلطّف في الوصول إلى الشيء جاء في معجم شمس العلوم: ((توصّل إليه أي: وصلَ بلطف))[٢] ومعناه تلطّف في الوصول إلى الشيء حتى انتهى إليه وبلغه[٣]، وذكر أصحاب المعجمات أنّ من معانيه التّوسّل، قال ابن منظور: ((توصّل إليه...توصّلا بمعنى توسّلا))[٤].

أما الوصلة في اللغة فتعني الوسيلة[٥] و((الوسيلة هي في الأصل ما يُتوصّل به إلى الشيء ويتقرّب به))[٦]، وقيل إنّ معنى الوصلة السبب، وهو في أصله يدلّ على ما يُتوصّل به إلى الغرض[٧] ولذا ((يقال للطريق إلى الشيء سبب وللحبل يُتوصّل به إلى الماء سبب ولكلّ ما يُتوصّل به إلى الشيء يبعد عنك سبب))[٨]

من هنا يتّضح أنّ من معاني التّوصّل: الوصول إلى الشيء وبلوغه، والتلطّف في الوصول إليه، والتوسّل بوسيلة ما تمكّن من هذا الوصول. ونرى أنّ جميع هذه المعاني مرادةٌ في التوصّل الذي هو محلّ بحثنا.

وكانت إشارات العلماء إلى التّوصّل كثيرة إلا أنّها متناثرة، فلم أجد للتّوصّل مبحثا خاصّا عندهم حتى جاء السيوطي فعقد في كتابه (الأشباه والنظائر) بابًا في التوصّل سمّاه (الوصلة)[٩] ، أمّا المحدثون فلم يختلفوا عن القدماء؛ إذ إنّهم أشاروا إلى التّوصّل، وكانت معظم هذه الإشارات مأخوذة من القدماء ما خلا الدكتور تمام حسان[١٠] الذي عقد فصلا بعنوان الظواهر السياقية جعل أحد مباحثه التوصّل، واقتصر حديثه فيه عن مسألة التوصّل بالهمزة إلى الابتداء بالساكن من دون تعريف بالتوصل أو تفصيل فيه.

أما التعريف الاصطلاحي فلم نجد من تعرّض لذكره، وهذا البحث يعدّ أوّل دراسة أكاديمية في التوصل بحسب اطلاعي، وقد اجتهدنا في وضع تعريف له، فالتوصل يعني: البلوغ والانتهاء إلى أمور صرفية متعذرة بوسائل أو أسباب تجعل ما كان متعذّرا ممكنا، وتحقق التلطف والمُلاينة في الوصول إليه.

وهذا التعريف من وضعنا واجتهادنا آمُل أن يفيَ بالغرض وينطبق على المراد، وسنعرض جملة من صور التّوصل التي عثرتُ عليها في كتب القوم مقتصرةً على المسائل التي نصّ عليها العلماء بلفظِ التوصل أو أحد مشتقاته، مبيّنين الوسيلة التي اعتمدها العرب في التّوصّل إلى كلّ صورة منها.

المحور الصوتي والصرفي

_ التوصل إلى الابتداء بالساكن

من القواعد المقرّرة في تراثنا اللغوي عدم جواز الابتداء بالساكن؛ فهو ((متعذّر في الطاقة، وذلك لأنّ الحرف المنطوق به لا يخلو من أن يكون معتمدًا على حركة في ذاته كعين (عمرو)، أو على حركة مجاورة كميم (عمرو)، أو على مدة قبله تجري مجرى الحركة كباء (دابّة) وصاد (حُويصَة)، ودال (تُمُوّد الثوب)، ومتى خلا من هذه الاعتمادات الثلاث تعذّر التكلم به))[١١]، فالابتداء بالساكن غير ممكن في الطاقة والقياس كما يرى أغلب الصرفيين، وقد رفض ابن جني[١٢] مذهب من جوز الابتداء بالساكن. وأنكر ابن يعيش مذهب من قال: إن عدم الابتداء بالساكن أمر خاص باللغة العربية أنه غير متعذر في غيرها من اللغات إذ قال: ((الساكن لا يمكن الابتداءُ به، وليس ذلك بلغة، ولا أنّ القياس اقتضاه، وإنّما هو من قبيل الضرورة، وعدم الإمكان. فقد ظنّ بعضُهم أنّ ذلك من لغة العرب لا غير، وأنّ ذلك ممكنٌ، وهو في لغة قومٍ

آخَرين. ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك، لأنّ سبيلَ معتقد ذلك سبيلُ من أنكرَ العِيانَ وكابَرَ المحسوس))[١٣] وقد جاءت ألفاظ في العربية مبدوءة بساكن، فكان لا بد من وسيلة يتوصل بها إلى النطق بهذا الساكن، ومن ثم جيء بهمزة الوصل؛ لتكون هذه الوسيلة، وهذه الهمزة تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل فهي ((لا حَظّ لَهَا فِي الْكَلَام أَكثر من التَّوَصُّل إلى التَّكَلُّم بِمَا بعْدهَا فَإِذا وصل إلى ذَلِك بغَيْرهَا فَلَا وَجه لذكرها))[١٤]. وقد اختلف العلماء في سبب هذه التسمية على أقوال:

١/ إنها سميت بذلك لأنه يوصل أو يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وهذا قول البصريين.[١٥]، وقد اعترض الشلوبين على قول البصريين هذا وخطّئه؛ لأن (الوصل) مصدر (وصل) المتعدي إذ يقال: وصلت الشيء بالشيء وصلا، ومصدر (وصلَ) اللازم هو الوصول أو التوصّل إذ يقال: وصلت بكذا إلى كذا وصولا[١٦]. وعلى هذا يجب أن تسمّى بهمزة الوصول أو التوصّل لا الوصل[١٧].

٢/ يرى الشلوبين أنّ هذه الهمزة قد وُصلت بأوّل الكلمة، ومن هنا سمّيت بهمزة الوصل. فهذه الهمزة لا معنى لها في الكلمة الداخلة عليها؛ إذ يبقى معناها واضحًا ولا تختلّ بسقوط الهمزة منها، وهذا يدلّ على أنّها موصولة بأوّل الكلمة لضرورة الابتداء، بخلاف همزة القطع فهي تمثل أوّل الكلمة، فإن سقطت منها اختلّ معناها[١٨] فـ (وصل) هنا هو المتعدي من (وصلت كذا بكذا).

٣/ قال ابن الضائع: إنها سمّيت بهمزة الوصل لأنّها تسقط ولا تثبت عند وصل الكلمة بالذي قبلها، قال:((والإضافة قد تكون بأدنى ملابسة، وتكون سُمّيت بما تختص به عن ألف القطع))[١٩]. وهذا ما عبّر عنه بعض النحويين بأنّها سُمّيت بذلك اتساعًا لعلاقة الضدّيّة[٢٠]. وقد اعترض ركن الدين الاسترابادي على هذا الرأي وضعّفه؛ ((لأنّه تسمية للشيء بالنسبة إلى حال عدمه. واللائق أن تُسمّى همزة الابتداء لثبوتها فيه. وحال الثبوت أشرف من حال العدم))[٢١]. فلا يصحّ أن تسمّى همزة وصل في كلام خالٍ منها وهي معدومة فيه، والأولى أن تسمّى همزة الابتداء؛ لأنّها اجتُلبت لهذا الغرض، وهو الابتداء بالساكن.

٤/ ذهب ابن يعيش إلى أنّها سُمّيت بهمزة الوصل ((لأنها تسقط في الدرج، فتصل ما قبلها إلى ما بعدها، ولا تقطعه عنه كما يفعل غيرُها من الحروف))[٢٢]

ولا بدّ من السؤال هنا: كيف لهذه الهمزة أن تقوم بوظيفة الوصل فتصل ما قبلها بما بعدها وهي ساقطة، فتكون مؤثّرة وهي غير موجودة أصلا؟

ومن ثمّ نرى أنّ عبارة الصبّان أكثر دقة في هذا الصدد؛ إذ نسب القيام بهذه الوظيفة للمتكلم مبيّنا أنّ سبب التسمية هو أنّها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها. ولنا اعتراض على عبارة ابن يعيش؛ إذ ذكر حرف الجر (إلى) والصحيح (الباء)؛ لأنّه إن كان يريد (وصل) بمعنى الوصل فيُفترض أنّ الفعل هنا متعدّ، وهذا الفعل يأتي معه حرف الجر الباء، أمّا (إلى) فيأتي مع الفعل المزيد أوصل فيكون المقصود: أوصلتِ الهمزةُ ما قبلها إلى ما بعدها، ومن ثمّ هي همزة وصول وإيصال لا وصْل.

وقد عرض الشاطبي الآراء الثلاثة الأُوَل، وعلّق عليها بقوله: ((والأمر في هذا قريب؛ لأنّه اصطلاح لفظي))[٢٣]، ونحن نتفقُ معه في أنّ هذه المسألة مسألة يسيرة؛ إذ لا مُشاحّة في الاصطلاح، ونرى أنّ المصطلح يُنبئ عن صفة من صفات المسمّى وليس بالضرورة أن يُنبئ عن صفاته كلِّها، أو عن الوظيفة التي جيء به من أجلها مثال على ذلك أنّ هاء السكت سمّيت بهذا الاسم؛ لأنه يُسكَت عندها فيدلّ على صفتها الرئيسة، ولا يشير هذا الاسم على ما تقوم به هذه الهاء من وظائف كبيان الحركة، أو الألف، أو الحفاظ على بنية الاسم، أو عدم الإجحاف به ونحوها. ونتفقُ معه أيضا في أنّ ما قاله الشلوبين فيما يتعلق بـ(وصل) المتعدي واللازم والمصدر في كل منهما صحيح، وأنّ المتبادر إلى الذهن عند السماع بهمزة الوصل أنها تفيد التوصّل إلى النطق بالساكن لكننا نقول: إنّ النحويين لا سيما المتقدمين منهم لم يقولوا إنّ التوصّل إلى النطق بالساكن هو علة تسمية همزة الوصل بهذا الاسم. وإنّما قالوا إنّما جيء بها توصّلًا إلى النطق بالساكن، أي: إنّهم أشاروا إلى عملها ووظيفتها، ولم يريدوا بقولهم هذا الإشارة إلى سبب تسميتها.

وبحث الدكتور كمال بشر مسألة همزة الوصل، وأفرد لها مبحثا، وبعد عرضه للآراء التي قيلت فيها أدلى برأيه في هذه الهمزة بقوله: ((وحقيقة الأمر –في نظرنا– أنّ هذا (الصوت) الذي سمعوه في المواقع التي نصّوا عليها إنّما هو ذلك التحريك أو ما نفضّل أن نسميه (الصُّوَيت) الذي يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة وهي التوصّل إلى النطق بالساكن.

أمّا أدلتنا على أنّ هذا (الصوت) ليس همزة –في الأقل في الأصل قبل تطوره إلى همزة أو ما يشبهها في أفواه العامة وأنصاف المثقفين– فكثيرة))[٢٤] وذكر خمسة أدلّة على ما ذهب إليه.

وذكر العلماء مواضع زيادة همزة الوصل في الأسماء والأفعال والحروف. وهذه المواضع معروفة ومبثوثة في كتب الصرف، ومن ثمّ لا نرى مسوّغا لذكرها هنا، وسنكتفي بذكر العلماء الذين صرّحوا بالتوصّل في هذه المسألة، وهم كُثُر كالمبرد بقوله عن همزة الوصل: ((لم يكن لها معنى إلا التوصّل إلى الكلام بما بعدها))[٢٥]، والسيرافي إذ قال: إنّ ((ألف الوصل إذا كان قبلها

كلام سقطت من اللفظ؛ لأنّها وصلة إلى الساكن قبلها، فالكلام الذي قبلها يغني عنها في الوصلة إلى الساكن فتسقط من الوصل))[٢٦] وابن جني[٢٧] وابن الوراق في قوله: ((دخلت بما ذكرناه من التوصّل إلى النطق بالساكن))[٢٨] وابن خالويه إذ قال: ((من حكمها أن لا تدخل إلا على ساكن ليُتوصّل بها إلى النطق بالساكن))[٢٩] وغيرهم[٣٠]، وقد عبّر ابن يعيش عن هذه الهمزة بأنّها وسيلة إلى النطق بالساكن[٣١]

وثمة مواضع أُخَر اجتُلبت فيها همزة الوصل توصّلا إلى النطق بالساكن نصّ عليها العلماء وهي:

١/ **صيغتا (تَفَعَّل) و(تَفَاعَل)** إذا كانت الفاء فيهما صوتًا مقاربًا للتاء في المخرج والأصوات المقاربة لها: الطاء الدال الظاء الذال الثاء الصاد السين الزاي الجيم الشين الضاد... إذ يجوز فيها إدغام التاء الزائدة في فاء الصيغة، فتنقلب التاء إلى جنس الصوت الذي بعدها وتسكّن بسبب الإدغام ثمّ تُدغم، فلمّا كان الأول ساكنا اجتُلبت همزة الوصل للتوصّل إلى النطق بالساكن، إذ لا يجوز الابتداء به مثال ذلك (ازّين)، (ادّارك)، أصلها (تزين، تدارك)[٣٢]، وممّن نصّ على التوصّل في هذه المسالة ابن الأثير والصبّان[٣٣]؛ إذ قال الأوّل منهما: ((قد أدغموا تاء (تَفَعَّل) و(تَفَاعَل) فيما بعدها نحو: (اطّيّروا)، و(ازّيّنوا)، و(ادّاروؤا)، و(اثّاقلوا)، الأصل: (تَطَيّرُوا)، و(تَزَيّنُوا)، و(تَدَارَؤُا) و(تَثَاقَلُوا)، فلمّا أسكنوا التّاء للإدغام اجتلبوا همزة الوصل؛ توصّلا إلى النّطق بالسّاكن))[٣٤] .

٢/ **ما افتُتح بتاءين مزيدتين وهو مضارع صيغة (تَفَعَّلَ)** نحو: (تَتَجَلّى) مضارع (تَجَلّى)؛ إذ يجوز فيه الإدغام، فيُسكّن أوّل التاءين للإدغام، ويؤتى بالهمزة للتوصّل إلى النطق بالساكن. وهذا على رأي ابن مالك وابنه[٣٥]، قال ابن مالك: ((إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوله تاءان زدت همزة وصل يُتوصّل بها إلى النطق بالتاء المسكّنة للإدغام، فقلت: في (تَتَجَلّى): (اتّجَلّى)[٣٦]. أمّا على مذهب غيرهما من النحويين فيجوز التخفيف بحذف إحدى التاءين، ولا يجوز الإدغام في المضارع لِما يستلزمه من الإتيان بهمزة الوصل، وهذه الهمزة لا تكون في المضارع، وبهذا ردّ بعض النحويين على ابن مالك، كابن هشام والمراديّ والأشمونيّ؛ إذ قال ابن هشام: ((ولم يخلق الله همزة الوصل في أوّل المضارع، وإنّما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء))[٣٧]، وقد انتصر آخرون لابن مالك وابنه بأنّهما ثقةٌ، ولا بدّ من أنّهما استندا إلى سماع أو قياس، ولا يُعقل أن يقولا ذلك بمجرّد التشهّي[٣٨]، وعلّق على ذلك الشيخ ياسين بقوله:((ويلزم على هذا أن لا يُحكم بسهو أحد من العلماء ولا خطئه، والإنسان محلّ النسيان، وقد ذكر الشارح[٣٩] أنّ ابن مالك نفسه ذكر المسألة على الصواب في بعض كتبه))[٤٠]

٣/ نون التوكيد الخفيفة والثقيلة

ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة حرفان غريبان من حيث نسيجهما المقطعي، وهما مبدوءان بساكن، وهذا غير مقبول في اللغة العربية، ومن ثم فتصور تكوين هذين الحرفين يجب أن يكون على الطريقة التي اعتادتها العربية وهي اجتلاب حرف يتوصل به إلى الابتداء بالساكن، ومن ثم زيدت همزة الوصل في أولهما وسيلة إلى تيسير النطق بهما، وبذلك صارت الثقيلة منهما كالحرف الناسخ (أنّ) مشيرا إلى وجود فارق بينهما هو أن الهمزة في حرف التوكيد همزة وصل أما في الحرف الناسخ فهي همزة قطع[٤١].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن النونين الثقيلة والخفيفة من حروف التوكيد التي يؤكد بها الفعل والاسم على حد سواء والفعل تلحقه النون في آخره أما الاسم فتدخل نون التوكيد الثقيلة في أوله ولما كانت هذه النون تسبق الاسم ولكونها مبدوءة بساكن إذ إن أصلها نونين الأولى ساكنة والثانية متحركة بالفتح اجتلبت همزة كي يتوصل بها إلى الابتداء بالساكن فيها وجعلت همزتها من بنية الكلمة قال السامرائي في حديثه عن (أن) : ((هي نون ثقيلة مسبوقة بالهمزة ولمّا كانت في أول الاسم بدئت بهمزة توصّلا إلى النطق بالساكن وجعلت من بناء الكلمة))[٤٢].

ويبدو أنّ الدكتور فاضل السامرائي قد بنى رأيه على هذا على رأي الدكتور عبد الصبور شاهين إلا أنّ ما يُشكَل عليه أنّ الهمزة التي اجتُلبت للتّوصّل إلى النّطق بالساكن هي همزة وصل وهمزة (أنّ) همزة قطع، وهذا الأمر لم يغفل عنه الدكتور عبد الصبور شاهين إذ ذكر أنّ نون التوكيد الثقيلة المجتلب قبلها همزة الوصل و(أنّ) على الرغم من تشابههما الصوتي والمقطعي إلا أنّهما مختلفين في نوع الهمزة فيهما .

وقد ذكر العلماء وسيلة أخرى للتوصّل إلى النطق بالساكن غير همزة الوصل هي اللام؛ إذ تُزاد في أوّل حرف الألف للتوصّل إلى نطقه؛ لأنّ الألف مدّة ساكنة، ولا يمكن الابتداء بالساكن، ولكي يُتوصّل إلى الابتداء به دُعم بحرف متحرّك قبله وهو اللام المتحرّكة فقيل: (((لا) بزنة (ما)، و(يا)، ولا تقل كما يقول المعلمون: لام ألف. وذلك أنّ واضع الخطّ لم يُرد أن يُرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك، لعرفنا أيضا كيف تتركب الطاء مع الجيم... وغير ذلك مما يطول تعداده، وإنّما مراده ما ذكرت لك، من أنّه لمّا لم يمكنه الابتداء بالمدّة الساكنة، ابتدأ باللام، ثمّ جاء بالألف بعدها ساكنة، ليصحّ لك النطق بها كما صحّ لك النطق بسائر الحروف غيرها))[٤٣] فتُدعم هذه الألف باللام ليُذاق جرْسها. ولم يمكن الإتيان بهمزة الوصل قبل الألف توصّلا إلى النطق به، وقد بيّن ابن جني علة ذلك بقوله: ((إنّ همزة الوصل لو جيء بها قبل الألف توصّلا إلى النطق بالألف الساكنة، لَما أمكن ذلك، ولادتهم الحال إلى

نقض الغرض الذي قصدوا له وذلك أنّ همزة الوصل كانت تأتي مكسورة، كما جرت العادة فيها، ولو كسرت قبلها لانقلبت الألف ياء، لانكسار ما قبلها، فكنت تقول: (أي)، فلا تصل إلى الألف التي اعتمدتها))[٤٤]، وذكر أنّ سبب اختيار اللام من بين حروف العربية هو المعاوضة؛ إذ إنّ العرب توصّلت إلى النطق باللام الساكنة في (الغلام) ونحوها بأن دعموها بالألف المتحركة (همزة الوصل)، ولذلك توصّلوا إلى النطق بالألف الساكنة بأن أدخلوا عليها اللام المتحركة، قال ابن جني في بيان ذلك: ((إنّ واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ، لأنّه أصل للخطّ، والخطّ فرع على اللفظ، فلمّا رآهم قد توصّلوا إلى النطق بلام التعريف، بأن قدّموا قبلها ألفا نحو: (الغلام) و(الجارية)، لمّا لم يمكن الابتداء باللام الساكنة كذلك أيضا، قدّم قبل الألف في (لا) (لامًا)، توصّلا إلى النطق بالألف الساكنة، فكان في ذلك ضرب من المعاوضة بين الحرفين))[٤٥]، وقد انفرد ابن جني من بين النحويين في التصريح بمجيء اللام وسيلة للتوصل إلى النطق بالساكن، بل إنّه جعله أحد موضعي زيادتها[٤٦] قال ابن جني: ((لا يمكن الابتداء بهذه الألف؛ لأنّها لا تكون إلا مدّة ساكنة، وأرادوا النطق بها كما أرادوا النطق بسائر حروف المعجم غيرها؛ فدعمها واضع الهجاء بحرف يقع الابتداء به وهو اللام، توصّلًا إلى النطق بها ساكنة بحالها، فقال: (لا)))[٤٧].

ـ التوصل إلى إدغام المتحركين

الإدغام ضربٌ من التأثير الذي يحصل في الأصوات المتجاورة ومعناه ((أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرِّكٍ من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقفٍ، فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد، ترتفع اللسانُ عنهما رفعةً واحدةً شديدةً، فيصير الحرف الأول كالمستهلَك على حقيقة التداخل والإدغام))[٤٨]. والهدف التخفيف وتقريب الأصوات بعضها من بعض[٤٩]، وفي ذلك يقول المبرّد: وإنّما تفعل ذلك استخفافا لترفع لسانك رفعة واحدة[٥٠] أي: بدلا من التكرير المتمثّل بالنطق باللصوت ثمّ العودة إليه، وما فيه من مشقة.

وعند اجتماع صوتين الأوّل منهما ساكنا في الأصل والثاني متحركا سواء كانا مثلين أو متقاربين يدغم الأوّل في الثاني بشكل مباشر لعدم وجود حاجز بينهما يمنع من ذلك لسكون أولهما؛ إذ إنّ من شروط الإدغام سكون الأوّل وتحرّك الثاني[٥١] ((فيحصل الإدغام ضرورةً سواءٌ أريد أو لم يُرَد، إذ لا حاجزَ بينهما من حركة ولا غيرها، نحو: (لم يَرُحْ حاتمٌ)، و(لم أقلْ لك)، فالإدغامُ حصل فيهما ضرورةً، لأنّ الأوّل اتّصل بالثاني من غير إرادة لذلك، ألا ترى أنّ إسكان الأوّل لم يكن للإدغام بل للجازم، فوُجد شرطُ الإدغام بحكم الاتّفاق من غير قصد، وذلك بأن

اعتمد اللسان عليهما اعتمادةً واحدةً، لأنّ المَخْرج واحدٌ ولا فَصْلَ))[٥٢]، وهذا النوع من الإدغام يسمّى الصغير[٥٣]؛ لأنّ فيه عملا واحدا هو الإدغام.

أما إذا كان الصوتان المتجاوران متحركين فيجب إدغامهما أيضا إلا في مواضع معينة نصّ عليها الصرفيّون ولكن كيف يتوصّل إلى إدغامهما، وشرط الإدغام المتمثّل بسكون الأوّل منهما مفقود هنا؛ فالصوت الأوّل لم يتّصل بالثاني ((لأنّ الحركة تحول بينهما؛ لأنّ محلّ الحركة من الحرف بعده))[٥٤]، والجواب أنّ هذا الأمر تمّ التوصّل إليه بتسكين صوت الأوّل، قال المبرّد: ((والمتحرّك إذا كَانَ الْحَرْف الَّذِي بعده متحرّكا أُسكن ليرْفَع اللِّسَان عَنْهُمَا رَفْعة وَاحِدَة إذ كَانَ ذَلِك أَخفَّ))[٥٥]، وفي ذلك يقول ابن الورّاق: ((ولا بدّ من إسكان الحرف المدغم؛ لأنّ الحركة حائلة بين الحرفين المدغم والمدغم فيه))[٥٦]، وهذا يتحقّق بوسيلتين:

الأولى: نقل حركة الصوت الأوّل إلى الساكن الواقع قبله إن كان يقبل التّحريك[٥٧]

فيكون نقل الحركة هنا وصلة إلى الإدغام، ومثاله ما يحصل في مضارع الأفعال المضعّفة الثلاثية نحو: (يمُدّ ويفِرّ)؛ إذ إنّ أصلهما: (يمدُد ويفرِر) بضمّ العين في الأوّل وكسرها في الثاني، فنقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها فسكنت العين منهما فالتقى المثلان، وصار الأوّل منهما ساكنا، والثاني متحرّكا فأُدغِما.

ويلاحظ أنّ الإدغام في هذه الأمثلة ونحوها يتطلب عملين: تسكين الأوّل، ومن ثمّ الإدغام، ومن هنا سُمّي هذا الإدغام كبيرا. وقيل: سمّي بذلك لصعوبته، أو كثرة وقوعه؛ إذ الحركة أكثر من السكون[٥٨].

ومن الأمثلة على هذه الطريقة في التّوصّل إلى الإدغام، والتي نصّ فيها العلماء على لفظة التّوصّل ما ذكره ابن مالك عند حديثه عن اجتماع الهمزتين وقلب الثانية منهما ياءا أو واوا ممثّلا لكلّ صورة منها فمثّل لقلب الهمزة المكسورة بعد كسر بقوله: ((نحو: (إيمّ)، وهو مثال (إئْمِد) من (أمَّ)، وأصله: (إئْمِم)[٥٩]، فنقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة توصّلاً إلى الإدغام فقيل: (إئِمٌّ) ثُمَّ أبدلت الهمزة ياءً))[٦٠]. ونصّ على لفظ التّوصّل من بعده شرّاح كتبه في ذكر أمثلة أخر عن الموضوع السابق منهم المرادي الذي صرّح بالتّوصّل إلى الإدغام هنا في ثلاثة مواضع منها قوله عن الهمزة المكسورة بعد فتح (((أيمّة) جمع (إمَام)، أصله (أأَمِمَة) على وزن (أفْعِلَة)، فنقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصّلا إلى الإدغام فصار (أئِمّة)، ثمّ أُبدلت الثانية ياء لانكسارها))[٦١]، والشيخ خالد الأزهري؛ إذ تحدث عن المفتوحة بعد كسر بقوله: ((أن تبني من (أمّ) مثالا على وزن (إصبَع) بكسر الهمزة وفتح الباء، فتقول: (إيم) بهمزة مكسورة وياء مفتوحة. والأصل (إئمم) بهمزتين مكسورة فساكنة، نقلت حركة الميم الأولى، وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها توصلا إلى

إدغام المثلين))[٦٢]، وابن الناظم إذ مثّل للمضمومة بعد فتح بـ (أوُبّ) جمع (أبّ) وهو المرعى؛ إذ إنّ أصل (أبّ): (أبب) يجمع على (أفعُل) فأصل (أوُبّ): (أأبُب)، ((فنقلت حركة عينه إلى فائه توصّلا إلى الإدغام))[٦٣]، فصار (أأُبْب) قلبت الهمزة الثانية واوا فصار (أوُبّ).

ونلاحظ هنا أنّ العلماء صرّحوا بأنّ نقل الحركة الهدف منه التّوصّل إلى الإدغام في هذه المسألة فقط على اختلاف أمثلتها في حين أنّهم لم يصرّحوا بذلك في أبسط أمثلة هذا النوع من الإدغام وهو مضارع الثلاثي المضعّف وإن كانوا قد صرّحوا بنقل الحركة الحاصل فيه من ذلك قول ناظر الجيش: ((وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن سكن نحو: (يرُدّ)، و(يقَرّ)، و(يفرّ)، والأصل: (يَرْدُد) و(يَقْرَر)، و(يَفْرِر)، فنقلت حركة أوّل المثلين إلى الساكن قبله، ثم أدغمت، ونقلت ولم تحذف؛ لئلا يجتمع ساكنان على غير الحدّ، فإنّ ما قبل المدغم بقي على حركته، وبشرط ألّا يكون حرف مدّ، وإلا ما نقلت إليه الحركة؛ لأنّ الألف لا تقبلها؛ وكذلك الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، فهما يشبهان الألف، نحو: (رادّ) وأصله: (رادد)، و(تُمُوّد) وأصله: (تُمُودِد). وكذلك إن كان ياء تصغير... فإن كان حرف اللين غير ياء التصغير؛ نقلت إليه الحركة، نحو (يودّ) و(مودّة)))[٦٤] .

الثانية : حذف الحركة أو المدّ

إن حذف الحركة وسيلة يُعمد إليها عند عدم سبق أوّل الصوتين المتجاورين بساكن يقبل الحركة، بل يكون ما قبله متحرّكا أيضا. ومن أمثلة هذا النوع ماضي الفعل الثلاثي المضعف، نحو: (شدّ) (عضّ) أصلهما: (شَدَدَ) (عَضَضَ). فأدغم المثلين المتحركين، وتوصّل إلى إدغامهما بتسكين الصوت الأوّل منهما، وذلك بحذف حركته؛ إذ لا يمكن أن تنقل الحركة هنا إلى الصوت السابق للأوّل منهما لتحركه. ومن أمثلته اسم الفاعل من هذه الأفعال نحو: (شادّ) أصله: (شادِد)، فأدغمت الدال الأولى في الثانية بعد إذهاب حركتها بالحذف لا بالنقل؛ لأنّ الصوت الواقع قبلها هو الألف وهو صوت مدّ لا يمكن أن يقبل حركة لا سيما أنّ الحركة هنا (الكسرة) مخالفة لجنس صوت المدّ (الألف)، ولم نجد في حدود اطلاعنا أحدا من الصرفيين نصّ على أنّ الحركة في هذه الأمثلة ونظائرها حذفت حذفا إلا ابن يعيش الذي نصّ على ذلك في حديثه عن إدغام العرب، نحو: (اقْتَتَلَ) إذ قال: ((ومن كسر وقال: (قِتَّلَ)، فإنّه حذف حركةَ التاء حذفًا، ولم ينقلها إلى ما قبلها، ثمّ كسر القاف لالتقاء الساكنين))[٦٥]، ويفهم من هذا النصّ أنّ تسكين أوّل المتجاورينِ المتحرّكينِ –وهو ما نصّ عليه العلماء– توصّلا إلى الإدغام إنّما يكون بحذف الحركة، ومن تصريحهم بالتسكين قول ابن يعيش عند كلامه على أحد أنواع اجتماع المثلين: ((هو أن يتحرّكا معا وهما سواء في كلمة واحدة...فإنّه يجب أن يدغم بأن يسكّن

المتحرك الأوّل لتزول الحركة الحاجزة فيرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة فيخفّ اللفظ))[٦٦]، وقوله في إدغام المثلين المنفصلين: ((أنّك إذا أدغمتَ المثلين المتحرّكين، عملتَ شيئين: أسكنتَ الأوّل وأدغمتَه في الثاني مثلَ (جَعَلَ لَكَ)، و(جَعَلَ لَهُمْ)))[٦٧].

أمّا إذا كان الصوتان المجتمعان صوتي مدّ متماثلين فإدغامهما ممتنع خشية الإجحاف؛ إذ إنّ المدّ فضيلة في صوت المدّ على غيره من الأصوات. قال ابن يعيش في حديثه عن الياء: ((إنّها من حروف المدّ ولها فضيلة على غيرها بما فيها من المدّ واللّين))[٦٨].

وقد نصّ العلماء على أنّ من موانع الإدغام أن يكون الصوت الأوّل المدغم له فضيلة على الصوت الثاني المدغم فيه فقالوا: ((كلّ حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص منه))[٦٩]. والإدغام يُذهب المدّ، وهذا إجحاف بصوت المدّ وإبطال فضله؛ ولذا امتنع إدغامهما في المنفصل[٧٠] وأُدغما في المتصل لقوته وإن أُجحف بصوت المدّ. وقد نصّ على ذلك ابن عصفور بقوله: ((فأمّا مثل (مَغْزُوّ) فاحتملوا فيه ذهاب المدّ لقوة الإدغام))[٧١]. والمراديّ إذ قال: ((فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو: (مَغْزُوّ) أصله: (مَغْزُوو) على وزن (مفعول)، واغتُفر ذهاب المدّ في هذه لقوّة الإدغام فيه))[٧٢]

وذكروا أنّ شرط إدغامهما في الكلمة الواحدة (الإدغام المتصل) أن لا يفضي إلى لبس نحو: (قُووِل) وهي صيغة المبني للمفعول من الفعل (قاوَلَ)، فلو أدغمت الواو الأولى في الثانية لأصبح الفعل (قُوِّل) على وزن (فُعِّل). وهذا الإدغام يجعل صيغة المبني للمفعول من (فاعَل) ملتبسة بصيغة المبني للمفعول من فعّل نحو: (قوّل) من (قال)، وهذا غير جائز، ومن ثمّ امتنع إدغامهما، قال ابن ولّاد: ((ولو قالوا: (قول)، وأدغموا لم يكن بين الواو المبدلة من ألف (فاعلت)، وبين الواو التي في (فعلت) المكرّرة في الأصل وليست مبدلة فرق، فهم في تركها على حالها غير مدغمة يريدون الفرق بين معنيين))[٧٣]

ولم ينصّ أحد من الصرفيين على التّوصّل في هذه المسألة إلا ابن مالك؛ إذ نصّ على أنّ حذف الحركة وحذف المدّ وسيلة يُتوصل بها إلى الإدغام وذلك بقوله: ((فكما امتنع إدغام المتحرك امتنع إدغام الممدود إلا أنَّ المدّ ألزمُ للممدود من الحركة للمتحرك، فلذلك سُوِّيَ بينهما في التزام زوالهما توصلاً إلى: إدغام المتصل؛ لأنه أهمُّ من إدغام المنفصل نحو: (رَادٌّ، ومدعوٌّ) ما لم يكن أولهما بدلاً من مدّة فيتعين الفكّ نحو: (قُوِول) لئلا يلتبس (فَاعَل) بـ (فَعَّل)))[٧٤]. فانفرد ابن مالك بتصريحه على أن هاتين الوسيلتين (حذف الحركة والمدّ) قد تُوصّل بهما إلى الإدغام، وإن كان الآخرون نصّوا على أنّ الإدغام يستلزم ذهاب الحركة والمد من دون أن يصرحوا بأنهما وسيلة تُوصّل بها إلى الإدغام ومنهم ابن يعيش والمرادي كما تقدم.

وكان للرضيّ رأي آخر في مسألة ذهاب المدّ من صوت المدّ عند الإدغام في هذه الحالة، فهو لا يرى ذهابا للمدّ هنا؛ إذ إنّ المدّ في الواو الأولى من (مَغْزُوّ) لم تثبت لفظا أبدًا، فقال: ((ووجب الإدغام في الثاني: أعني نحو: (مغزوّ) و(مرميٍّ)، لأنّ مدّة الواو والياء الأوَّلين لم تثبت في اللفظ قطّ، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئاً وجب لهما، بل لم يقع الكلمتان في أوّل الوضع إلا مع إدغام الواو والياء في مثلهما))[٧٥]

التوصل إلى إمالة ما كان على زنة (فَعَالِ)

الإمالة هي ((أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتحة نحو الكسرة طلبا لتناسب الصوت بينهما أو إشعارا بما هو طالبٌ بالتناسب، وذلك أنّه قد يكون بين بعض الحروف تناسب وقد يكون بينهما تباعد فيزيلون من ذلك التباعد بعضه ليتناسب الصوت))[٧٦] ، والغرض الأصلي منها ((تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل))[٧٧]، والإمالة لغة بني تميم، والفتح لغة أهل الحجاز[٧٨]، وأسبابها ستة وهي مجوّزة لا موجبة منها وجود كسرة قبل الألف أو بعدها[٧٩] ومن الألفاظ التي أميلت فيها الألف (حضار) ونحوها ممّا كان آخره راءً على زنة (فَعَالِ). وقد اختُلف في (فَعَالِ) علما لمؤنث، فالحجازيّون يبنونه على الكسر مطلقا، أمّا التميميّون فوافق أكثرهم الحجازيّين فيما كانت لامه راءً فبنوه على الكسر أمّا ما كان آخره غير الراء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف. وقد ذكر العلماء أنّ ما دعا أكثر بني تميم إلى موافقة أهل الحجاز في بناء (حضار) ونحوها على الكسر هو ميلهم إلى الإمالة، فوجدوا في بناء هذا الاسم على الكسر ما يتوصلون به إلى إمالة الألف ((لأن الراء حرف مكرّر والكسرة فيها مكرّرة، كأنّها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضمّ الراء في منع الإمالة أشدّ من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز))[٨٠]. فلما كان كسر ما بعد الألف من الأسباب المجوزة للإمالة مال التميميون إلى موافقة الحجازيين في البناء على الكسر هنا وتوسلوا بذلك إلى مرادهم من إمالة هذه الأسماء.

وكان سيبويه أوّل من نصّ على التّوصّل هنا إذ قال: ((ما كان آخره راءً فإنّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون...فزعم الخليل أنّ إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجهٍ واحد، فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنّهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنّهم إن رفعوا لم يصلوا))[٨١]. وقد عبّر عن التّوصّل هنا بلفظ (وَصَلَ) ولا فرق بينهما؛ إذ إنّ المراد بهما الوصول إلى الغاية المنشودة. وممّن صرح بالتّوصّل هنا الأشمونيّ بقوله: ((أكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز لأنّ لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصّلوا إليها، ولو منعوه الصرف لامتنعت))[٨٢].

وخالد الأزهري[٨٣] والسيوطي[٨٤] والخضري إذ قال: ((أما نحو: (وَبَارِ) فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز توصُّلاً إلى أمالته التي هي لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالأول))[٨٥]

وثمّة من يلمح من كلامه التّوصّل وإن لم يصرّح به كالمبرّد إذ قال ((فإذا كان اسم من هذه الأسماء في آخره الراء اختارت بنو تميم مذهب أهل الحجاز ليميلوا الألف لأنّ إجناحها أخفّ عليهم، ولا سبيل إليه إلا أن يكسروا الراء فيقولوا: (هذه حضار)))[٨٦] فقوله (لا سبيل إليه) يعني لا وسيلة يتوصّل بها إلى إمالة الألف هنا إلا بكسر الرّاء. وناظر الجيش إذ ذكر أنّ علّة موافقة معظم تميم للحجازيّين ((هي أنّ الراء توجب من الإمالة لما لا يوجبه غيرها إذا كانت مكسورة ويمنع من الإمالة ما لا يمنع غيرها إذا كانت مفتوحة أو مضمومة فهم يحافظون عليها))[٨٧] فحفاظهم على الإمالة جعلهم يختارون مذهب أهل الحجاز؛ إذ إنّ بناء الآخر على الكسر في (حضار) ونحوها يحقّق له هذه الغاية.

وهناك من اعترض بقوله ((بأنّ التّوصّل للإمالة ليس من أسباب البناء ولو سُلّم فمقتضى إمالة جميعهم إن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط))[٨٨] أي: إنّ أسباب بناء الاسم معروفة، والتّوصّل إلى الإمالة ليس أحد هذه الأسباب، فكيف يكون سببا لبناء (سفار) ونحوها؟ وإن كان كذلك لوجب بناء هذه الأسماء عند بني تميم كله لا أكثرهم. وأجاب الصبّان مبينا أن سبب بناء هذه الأسماء هو الشبه بـ(نزال) أي: إنّ أكثر تميم لم يبن الاسم على الكسر توصلا للإمالة بل بناه للعلة المذكورة لكن لما كان المترتب على هذا البناء تقوية إمكان إمالة الاسم قوي لديهم اعتبار هذه العلة فقال: إنّ((سبب البناء ليس التّوصّل للإمالة بل الشبه بـ(نَزَالِ) على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضي البناء عنده، ولم يعتبر ترتب الإمالة عليه لكونه لا يجنح إلى الإمالة إلا عند تحقّق مقتضى الكسر))[٨٩]

ـ التوصل إلى أمثلة التصغير

وفيه جانبان:

ـ الأول: التّوصّل إلى مثال (فُعيل) من ثنائي الحروف

للتصغير ثلاثة أبنية (فُعَيل وفُعَيعِل وفُعَيعِيل)، والأوّل منها تصغير للثلاثي مطلقًا أي: من أيّ بناء كان كقولنا في (قلم): (قُلِيم) .

ولا يمكن تصغير ما كان ثنائي الحروف أي: على أقلّ من ثلاثة حروف، لأنّ بنية التصغير لا تقوم بأقلّ من ذلك؛ إذ إنّ أدنى أبنية التصغير هو (فُعَيل)، وهذا البناء لا يكون إلا من الثلاثيّ؛ لأنّ ياء التصغير تقع ثالثة، وبعدها حرف يقع عليه الإعراب، وهذا لا يكون في أقلّ

من ثلاثة أحرف[٩٠]، ولو صُغّر الثنائي لتطرفت ياء التصغير فيه ممّا يوجب تحريكها بحركات الإعراب وهي يجب أن تكون ساكنة ولَأفضى ذلك إلى قلبها ألفا أو حذفها، وفي هذا نقض للغرض من الإتيان بها[٩١].

ومن هنا كان تكميل البنية وجعلها ثلاثية، وسيلة تُوصّل بها إلى تصغير ثنائي الحروف وثنائي الحروف على قسمين إمّا أن يكون ممّا حذف منه أصل وهذا الحذف في الاستعمال أمّا في القياس فهو تام[٩٢]، فإن أُريد تصغيره فلا بدّ من ردّ أصله المحذوف لتكتمل بنيته الثلاثية توصّلا إلى بناء التصغير سواء كان محذوف الفاء نحو: (أُخَيذ) في (خُذْ) أو محذوف العين نحو: (مُنَيذ) في (مُنْذ) أو محذوف اللام نحو: (دُمَيّ) في (دَم)[٩٣].

ولا بد من ملاحظة أن ما كان مختوما بتاء التأنيث من هذه الأسماء (الثنائية) فإنّه يعامل معاملة الاسم الثنائي الخالي منها؛ إذ لا يعتدّ بتاء التأنيث في تتميم بناء التصغير فهي لا تعدّ مكملة لكونها منفصلة فنحو:(عِدَة) و(زِنَة) يصغر على (وُعَيدة) و(وُزَينة) بردّ ما حذف منه[٩٤]، وكذلك عند التصغير لا يعتدّ بهمزة الوصل اللاحقة للأسماء الثنائية المحذوف منها أحد الأصول فهي لا تُعدّ مكمّلة للبنية لكن هذا الأمر لا تجب الإشارة إليه كما يُشار إلى تاء التأنيث؛ لأنّ من المعلوم أنّها جيء بها للتوصّل إلى النطق بالساكن، وعند تصغير الاسم المبدوء بها سيتحرّك الحرف الأوّل منه بالضمة فيستغنى عن هذه الهمزة لانتفاء الغرض من الإتيان بها، وبيّن الرضيّ العلة من عدم الاعتداد بها متمّمة لبنية التّصغير بقوله: ((وإنّما لم يتمّ بهمزة الوصل؛ لأنّها غير لازمة، بل لا تكون إلا في الابتداء، فلو اعتُدّ بها لم تبق البنية في حال الدرج إن سقطت الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها؛ لأنّها هي التي تسقط في الدرج))[٩٥]، وبعد سقوط همزة الوصل يكون ردّ المحذوف لازمًا.((لأنّ الباقي لا يفي ببناء التصغير؛ إذ كانا حرفين))[٩٦] فيُصغّر نحو: (اسم) على (أُسَيم).

وردّ المحذوف توصّلا إلى بناء التّصغير يكون مع كلّ ثلاثيّ حُذف منه أصل سواء كان اسما متمكّنا كما تقدم أو حرفا سمّي به نحو: (إن) المخففة قال ابن يعيش: ((وهكذا تفعل في كلّ منتقص منه من الثلاثيّ، فتقول في تصغيرِ المسمّى بـ (أن) المخفّفة من الثقيلة: (أُنَيْنٌ)، وفي المسمّى بـ(بَخ): (بُخَيْخ)؛ لأنّ أصله التشديد... وتقول في المسمّى بـ (رُبّ) ...: (رُبَيبٌ)؛ لأنّ أصله (رُبَّ) مشدّدةً))[٩٧] .

أمّا إن كان المراد تصغيره ثنائيا وضعا ممّا لا أصل له، أو لا يعرف له أصل فهو لم يحذف منه شيء في أصله القياسيّ ولا الاستعماليّ[٩٨] كالأسماء المبنيّة والحروف التي على

حرفين، فهذه الألفاظ لا بدّ من اجتلاب حرف لتكميل بنائها لتصبح ثلاثية الحروف توصّلا إلى مثال التصغير وذكروا له طريقين:

الأول: أن يكمل بحرف علة (ياء أو واو) والأكثر على أنّ الياء أولى من الواو فيُقال في (هل): (هلي)[٩٩]

الآخر: أن يكمل بتضعيف حرفه الأخير فيقال في (هل): (هُلَيل)[١٠٠]

وبهذا اتّضح أنّ الوسيلة التي تُوصّل بها إلى تصغير ثنائي الحروف كان بتتميم البنية وتكميلها بجعلها ثلاثية سواء كان التكميل بردّ المحذوف أو باجتلاب حرف غريب، والغاية من هذا التكميل هو تحصيل بنية التّصغير.

ومن العلماء الذين أشاروا إلى هذه الوسيلة ونصوا على التوصل فيها ابن مالك بقوله: ((ويُتوصّل إلى مثال (فعيل) في الثنائيّ بردّ ما حُذف منه إن كان منقوصا، وإلا فإلحاقه بـ(دم) أولى من إلحاقه بـ (أفّ)، ولا اعتداد بما فيه من هاء تأنيث أو تائه))[١٠١] وهذا ما نجده عند المرادي بقوله: ((الثنائيّ وضعا يكمل أيضا في التصغير توصّلا إلى بناء (فُعيل)))[١٠٢] والسيوطي[١٠٣] والخضري[١٠٤].

والثاني : التّوصّل إلى مثالي (فُعيعل وفعيعيل) من الخماسي

لمّا كان الاسم الخماسي ثقيلا لكثرة حروفه –كما بيّنا سابقا– كان تصغيره مستكرَهًا كتكسيره؛ لأنّ التّصغير يزيده ثقلا لِما يتضمنه من تغيير يتمثّل بزيادة الياء المجتلبة للتصغير فضلا عن ما يلحقه من تغيير بالحركات وذلك بضمّ أوله وكسر ما بعد الياء[١٠٥] يزاد على ذلك أن تصغيره يقتضي حذف أحد أصول الخماسيّ المجرد وهذا الصنيع مكروه عند العرب ، وفي ذلك يقول الزمخشري: ((ولا يُصغّر إلا الثلاثيّ والرباعيّ. وأمّا الخماسيّ فتصغيره مستكره كتكسيره لسقوط خامسه)[١٠٦]، وقال الرضيّ: ((إنّما استكره تصغير الخماسي وتكسيره لأنّك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه، ولا شكّ في كراهته، فلا تصغّره العرب ولا تكسّره في سعة كلامهم، لكن إذا سُئِلُوا: كيف قياس كلامكم لو صغّرتموه أو كسّرتموه؟ قالوا: كذا وكذا، ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير))[١٠٧].

وإنّما يجب حذف أحد أصوله كي يصبح رباعيا ويصغّر كما يصغر الرّباعيّ على مثال (فُعَيعِل) فيقال في نحو: (سَفَرْجَل): (سُفَيرِج)، هذا إذا لم يعوّض من المحذوف. ويمكن أن يعوّض من المحذوف ياء فيقال: (سُفَيرِيج) بزنة (فُعَيعِيل)، فهذا البناء للخماسيّ الأصول إن عوّض عن محذوفه–كما تقدم– وللخماسيّ الحروف إن كان قبل آخره حرف لين نحو: (عُصْفُور) و(عُصَيفِير)، ولِما فوقهما نحو: (عَنكَبوت) و(عُنَيكِيب)[١٠٨]. ويلاحظ ممّا تقدم أنّ التّصغير –

هنا- يشبه إلى حدّ كبير تكسير الاسم على مثالي (فَعَالِل) و(فَعَالِيل)، بل إننا نجد أنّ العلماء نصّوا على ذلك بقولهم: إنّ التّصغير والتّكسير من وادٍ واحد. وقيل: حُمل التّصغير على التّكسير والعكس صحيح، والأوّل أولى[١٠٩].

وبهذا نجد أنّ الغاية من الحذف –هنا- هو التّوصّل إلى تصغير الأسماء المذكورة آنفا على هذين البناءين (فُعَيعِل،وفُعَيعِيل) إذ لولا الحذف لخرج بناء الاسم المصغّر عن أبنية التّصغير، ولهذا السبب –تصحيح بنية التصغير وعدم الخروج عنها- لم يجز التّعويض في الاسم الباقي بعد الحذف على زنة (فُعَيعِيل) ((لأنّه بذلك يخرج عن أبنية التصغير))[١١٠]، وقد أشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى هذه العلة بقوله: ((إنّ تصغير الكلمات الخماسية على مثال (فُعَيعِل) و(فُعَيعِيل) يُتوصّل إليه بما يُتوصّل به إلى جمع التكسير على مثالي (فَعَالِل) و(فَعَالِيل)، والسبب في ذلك: أنّ زيادة حروف الكلمة على أربع تضع في طريق التّصغير صعوبة هي أنّ مثال (فُعَيعِل) يقع بعد الياء فيه حرفان فإذا صُغّر الخماسيّ مثل (فَرَزْدَق)-على مثاله- لم يمكن؛ لأنّ بعد الياء ثلاثة أحرف، وكذلك لو أُريد تصغيره على مثال (فُعَيعِيل) الذي بعد ياء التصغير فيه ثلاثة أحرف أوسطها كسرة طويلة مرسومة ياء، فإذا نظرنا إلى الأحرف الثلاثة في (فَرَزْدَق) وجدناها كلّها صحاحا وليس بينها الياء، ولذلك كان إسقاط حرف من الثلاثة لتصحيح الزّنة في حالتي التّصغير والتّكسير))[١١١]

وقد نصّ كثير من العلماء على التّوصّل في هذه المسألة منهم ابن مالك إذ قال في كافيته الشافية: **((وما به إلى مَفَاعِل وُصل به إلى فُعَيعِل أيضا تصِل))**

ثم شرح هذا البيت بقوله: ((ويُتوصّل في التصغير إلى (فُعَيعِل) و(فُعَيعِيل) وما أشبههما بما توصّل به في التّكسير إلى (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل)، وما أشبههما))[١١٢]، ونجد هذا أيضا عند شرّاح ألفيته كابنه والمرادي وابن الوردي والشاطبي والمكودي[١١٣]، وممّن نصّ على التوصّل –هنا- الشيخ خالد الأزهريّ والسيوطي[١١٤].

-التوصل إلى بعض صور القلب

ولهذه الصورة مظهران :

الأول: التوصل إلى قلب الواو ياءا

ذكر الصرفيون مواضع لقلب الضمّة كسرة منها إن كانت واقعة قبل ياء أو واو هي آخر اسم متمكّن كما في صيغة جمع القلة (أَفْعُل) ممّا لامه ياء أو واو نحو: (أَظْب) و(أَدْل) جمع (ظَبْي) و(دَلْو). أصل الأولى: (أَظْبُي) فهذه اللفظة مستثقَلَة لسببين: وقوع الضمّة قبل الياء، وهذا ثقيل لعدم التناسب بينها وبين الياء[١١٥]، فقلبت كسرة تحقيقا لخفّة النطق فيها. ووجود علامة

الرفع (الضمّة) أو الجرّ(الكسرة) على الياء. فحذفت هذه العلامة وأدّى ذلك إلى التقاء ساكنين: الياء والتنوين فحذفت الأولى للتخلص منه كما يحدث في المنقوص. أمّا (أَدْل) فأصلها (أَدْلُو)، ولا يوجد في الأسماء العربية المتمكّنة الظاهرة اسم آخره واو قبلها ضمة؛ وإنّما استثقلوا ذلك في الاسم لأنّ ((آخر الاسم معرّض لما تتعذر الواو معه أو يكثر استثقالها كالجرّ وياء المتكلّم دون نون وقاية، وياء النّسب))[١١٦]، ولذلك قلبوا الضمّة كسرة والواو ياء ليسهل النطق بالكلمة وعوملت معاملة المنقوص، وفي ذلك يقول ناظر الجيش: إن ((حرف العلّة يستثقل عليه الحركة الثقيلة؛ كالضمّة والكسرة إذا كان قبله حرف متحرك، فإذا كان ياء قدّروا الحركة في الياء ثمّ إن كان قبلها.. ضمة قلبوها كسرة ليخفّ النّطق، وصار اللفظ بالمرفوع والمجرور واحدا وإذا كان واوا، فلا شكّ أنّ الواو أثقل، ولذلك لم يوجد في الأسماء المعربة ما آخره واو قبلها ضمّة بالموضع، لكن قد يؤدي التصرّف في الكلمة بجمع أو ترخيم إلى وجود ذلك فيُفعل فيه ما تقدم ذكره من إبدال الضمّة كسرة، وقلب الواو ياء))[١١٧] .

وقلب الحركة أوّلا والحرف ثانيا مذهب أكثر الصرفيين كالثمانيني[١١٨] وابن مالك[١١٩]، وناظر الجيش كما تقدم، وذهب بعضهم إلى أنّ الواو قلبت أوّلا ثمّ قلبت الضمّة كسرة كابن السراج بقوله: ((فقلبوها ياءا وكسروا ما قبلها))[١٢٠] ، وابن الصائغ[١٢١]. فهم متّفقون على أنّ قلب الواو ياءا هو التّغيير المقصود أي: إنّه الغاية المطلوبة إلا أنّهم اختلفوا في طريقة حصوله. ومنهم من أجاز الوجهين كالفارسيّ. وقد بيّن ابن جني أنّ الكلمة إذا طرأ عليها تغييران فالقياس يسمح أن يُبدأ بالأوّل أو بالآخر، وعلّل وجه الابتداء بالأوّل بقوله: ((لأنّك تغيّر لتنطق بما تصيّرك الصنعة إليه وإنّما تبتدئ في النطق بالحرف من أوّله لا من آخره. فعلى هذا ينبغي أن يكون التغيير من أوّله لا من آخره لتجتاز بالحروف وقد رتّبت على ما يوجبه العمل فيها وما تصير بك الصنعة عليه إليها))[١٢٢]. أمّا الابتداء بالآخر فعلّته أنّ هذا الموضع هو أكثر المواضع قبولا للتغيير لأنّه الأضعف[١٢٣]، ومع تعليله لكلا الوجهين إلا أنه يرى في الوجه الأوّل ملاطفةً وعدمَ تعسف ، فقلب الواو وإن كان هدفا إلا أنه يجب أن لا يحصل مباشرة، بل يجب أن يكون بخطوات متدرجة تدرجا منطقيا صحيحا وفي ذلك يقول: ((قولنا في قولهم في تكسير (جَرْو) و(دَلْوِ): (أَجرٍ) و(أَدلٍ)، إن أصله (أجرُوٌ) و(أدلُوٌ)، فقلبوا الواو ياء. وهو –لعمري– كذلك، إلّا أنّه يجب عليك أن تُلاينَ الصنعة ولا تعازّها، فتقول: إنّهم أبدلوا من ضمّة العين كسرة، فصار تقديره: (أجرِوٌ) و(أدلِوٌ). فلمّا انكسر ما قبل الواو –وهي لام– قلبت ياء))[١٢٤]، ثم بيّن وجه المُلاينة في هذه الطريقة في التغيير وهي الابتداء بتغيير الحركة أوّلا بقوله : ((فلمّا ثقل ذلك بدأوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرًا عَيْطا وارتجالًا. فلمّا صارت كسرة تطرّقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقًا صناعيًّا.

ولو بدأت فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكًا وتعجرفًا، لا رفقًا وتلطفًا. ولمّا فعلت ذلك في الضمّة كان أسهل منه في الواو والحرف؛ لأنّ ابتذالك الضعيف أقرب مأخذًا من إنحائك على القوي))[١٢٥] .

وبهذا يكون قلب الضمّة كسرة –هنا– أمرًا لا موجب له في ذاته، بل هو وسيلة توصّلوا إلى قلب الواو ياءا لتكون طريقة التغيير في اللفظة لطيفة لا تعسّفَ فيها. وهذا يكون عند أصحاب المذهب القائل بأنّ قلب الحركة يسبق لقلب الحرف.

وقد تنبّه الخضريّ إلى ذلك مصرّحًا بالتّوصّل في هذه المسألة بقوله عن (أَدْل) ونحوها: ((وأصلها (أَدْلُو) و(أَجْرو) و(آمُو) بضم ما قبل الواو، قلبت الضمّة كسرة توصّلاً لقلب الواو ياء، لأنّه ليس في العربية اسم معرب آخرُه واو قبلها ضمّة))[١٢٦]

والتغيير الأوّل الحاصل في هذه الألفاظ ونحوها المفضي إلى تغيير ثانٍ مقصود بعينه له أمثلة كثيرة جدًّا في التّصريف كما قال الشاطبيّ وأصل هذه التغييرات ((أنهم مما يُقْدِمون على التَّغيير عَبْطَةً، ليتوَصَّلوا إلى التغيير القياسي))[١٢٧]. فنجد تصريحا من الشاطبي بالتّوصّل –هنا– وهو وإن كان تصريحا عامّا ليس خاصّا بهذه المسالة إلا أنّه يشملها، ونراه ينصّ على التّوصّل في هذه المسألة ونحوها في أكثر من موضع من كتابه منها قوله: ((فمِنْ شأنهم أن يُعِلوُّا الحركة والحرف، لا لعلَّةٍ فيه، بل لِيتَوصَّلوا إلى ما قصَدوا، من الإعلال في موضع آخر))[١٢٨]

الثاني: التّوصّل إلى قلب الهمزة ألفا

اختُلِف في أصل (آل)، فقيل: أصله (أَوَل) بدليل تصغيره على (أُويل) حكاه الكسائيّ عن العرب[١٢٩]؛ إذ تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، وصحّحه أبو حيّان[١٣٠]، وقيل: أصله (أَهْل) بدليل تصغيره على (أُهَيل)، وهو رأي سيبويه[١٣١]. وقد ضعّف الدّماميني هذا الدليل واصفا إيّاه بأنّه غير متّجهٍ؛ لاحتمال أنّه تصغير (أَهْل) لا (آل)[١٣٢]. وأجيب بـ((أنّ حسن الظنّ بالنَقَلَة يقتضي أنّهم لا يقدمون على التعيين إلا بدليل))[١٣٣] ثم اختلفوا في الكيفيّة التي حوّلت (أَهْل) إلى (آل)، فمنهم من قال: إنّ الهاء أُبدلت همزة لتقاربهما في المخرج فصارت (أَأْل)، ثمّ أُبدلت الهمزة الثانية ألفا لاجتماع همزتين الأولى متحرّكة والثانية ساكنة فقلبت الثانية مدًّا مجانسًا لحركة الأولى كما قالوا (آمن) فصارت (آل)، وهو رأي أكثر الصرفيّين[١٣٤]. ومنهم من قال: إنّ الهاء أُبدلت ألفا ابتداءا وهو رأي النّحاس[١٣٥]. وهذا غير جائز عند أصحاب المذهب الأول لـ((أنّ الهاء لم تقلب ألفا في غير هذا الموضع فيقاس هذا هنا عليه، وإنّما تقلب الهاء همزة في ماء...فعلى هذا أُبدلت الهاء همزة ثمّ أُبدلت الهمزة ألفا))[١٣٦]، فيرى ابن جني أنّ في إبدال الهاء ألفا تعسّفا وهذا ينافي مذهب العرب السائد في تغييرها اللفظ من صورة إلى أخرى، فطريقها((أن

تتأنى لذلك وتلاطفه لا أن تخبطه وتتعسفه))[١٣٧] فلمّا لم يرد عن العرب إبدال الهاء ألفا وإنّما الوارد عنهم إبدال الهاء همزة رأى ابن جني أنّهم قلبوا الهاء همزة لتكون هذه الخطوة ممهّدة لما بعدها من قلب الهمزة ألفا، وبذلك يصل المتكلّم إلى مراده بهاتين الخطوتين المتواليتين، ولو ((كان الإبدال عاريا من تلك الصنعة لكان استطالة على الحرفين وهتكا للحرمتين))[١٣٨]

ويُفهم من هذا أنّ الخطوة الأولى (قلب الهاء همزة) كانت سبيلا للتّوصّل إلى الخطوة الثانية(قلب الهمزة ألفا)، وهذا ما نصّ عليه الصبّان شارحا كلام الأشمونيّ بقوله: ((قوله قلب الهاء همزة أي توصّلا لقلبها ألفا))[١٣٩] وهو بهذا قد انفرد بالتصريح بالتّوصّل في هذه المسألة.

ـ التّوصّل إلى بقاء الحركة عند الوقف

الوقف هو السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعلها آخر الكلام، سواء كان ما بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام[١٤٠]. والموقوف عليه يجب أن يكون ساكنا، وهذا يعني وجوب سلب حركته وحذفها ليصحّ الوقوف عليه. وثمّة كلمات أصابها حذف قبل أن يُوقف عليها؛ بعضها تكون أفعالا: إمّا معلة الآخر بالحذف نحو: (لم تغزُ) (اغزُ)، أو مُعلّة بحذف أكثر من حرف نحو: (لم يقِ)،(قِ). وبعضها الآخر أسماء مبينة وهي (ما) الاستفهامية إذا جرت باسم أو بحرف جر نحو: (مَجِيء مَ) ، و(فيمَ).

ويلاحظ في هذه الكلمات أنّ آخرها–بعد الحذف– صار متحرّكا بحركات مناسبة للمحذوف، فإن أُريد الوقف عليها يجب –حينئذ– حذف هذه الحركات كي يتحقّق الوقف عليها بالسكون. وهنا يواجهنا محذوران، يتمثل الأول بأنّ حذف الحركة من بعض هذه الأمثلة يؤدي إمّا إلى بقاء الكلمة (اسما كانت أو فعلا) على حرف واحد فقط، وهذا ما لا نظير له؛ إذ إنّه يخرج الكلمة عن أبنية الأسماء والأفعال وهذا إجحاف بالكلمة كما نصّ الصّرفيون[١٤١]. وهذا المحذور يكون عند الوقف على الأفعال المُعلّة بحذف أكثر من حرف منها وبـ(ما) الاستفهامية المجرورة بالاسم. والمحذور الثاني يقع عند الوقف على الأفعال المُعلّة بحذف آخرها وبـ(ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر؛ إذ إنّ الحركات الموجودة على آخرها هي أدّلة على الأحرف المحذوفة منها، فإذا حذفت للوقف أُجحف بها بحذف الدليل والمدلول عليه[١٤٢] .

ومن هنا كان لا بد من وسيلة يتحقّق بها بقاء الحركة لاجتناب هذين المحذورين، فكانت هاء السكت هي الوسيلة التي يُتوصّل بها إلى تحقيق هذا الغرض، إذ ذكر الصرفيون أنّ الفائدة الأولى من زيادتها هي بيان حركة آخر الكلمة ، أي: بيان القيمة الصوتية للوحدة اللغوية[١٤٣]؛ إذ يؤتى بها ليكون الوقف عليها بالسكون فتسلم حركة آخر الكلمة من الحذف، وبهذا لا يُجحف بالكلمة بأيّ شكل من أشكال الإجحاف الآنفة الذكر.

ونرى أنّ الغاية القريبة من إلحاق هاء السكت هو التّوصل إلى بقاء الحركة وبيانها، وعدم تعريضها للحذف ولكن الغاية البعيدة والغرض الأهمّ هو عدم الإجحاف بالكلمة ونعني بهذا أنّهم ضنّوا على الحركة من الحذف واجتلبوا هاء السكت وسيلة للتّوصّل إلى بقاء هذه الحركة ليحقّقوا غاية أبعد كانت هي مقصودهم من الإتيان بهذه الهاء ألا وهي تجنب الإجحاف بالكلمة. وقد انفرد الخضريّ بالنصّ على التّوصّل هنا إذ شرح قول ابن مالك: (وقفْ بهاء السكت) قائلا: ((أي توصّلا إلى بقاء الحركة وقفا كما توصّل بهمزة الوصل إلى بقاء السكون إبتداءا))[١٤٤] .

ومن الجدير بالذّكر أنّ إلحاق هاء السكت يكون واجبا[١٤٥] في نحو:(قِ) و(مجيء مَ) ونحوها، لأن الإجحاف الحاصل فيها لو لم تلحقها هذه الهاء سيكون كبيرا إذ تبقى الكلمة (الفعل أو الاسم) على حرف واحد، وهذا منعدم النظير في العربية، يزاد على ذلك أن الفعل (قِ) ونظائره لم يُتمكن حتى من النطق به((لأنّ الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقفُ عليه يقتضي إسكانَه، والحرفُ الواحدُ يستحيل تحريكُه وإسكانُه في حال واحدة))[١٤٦]. أمّا في نحو:(لم تغزُ) و(اغزُ) و(فيمَ) فإلحاقها أحسن[١٤٧]. وإنّما جاز حذف الحركة مع ما فيه من إجحاف لوجود ما يسوّغه.

ومن الجدير بالذكر أن هناك مسائل أخر للتوصل الصوتي والصرفي سنشير إلى بعضها إتماما للفائدة على سبيل الاختصار خشية الإطالة وهي :

ـ التوصل إلى بعض أبنية الجمع المتناهي، وكانت وسيلة التوصل إلى ذلك إما بحذف أصلي من الخماسي أو زائد واحد أو اثنين أو أكثر من المزيد فيه يقول المرادي:((إذا أُريد جمع الخماسي المجرّد حذف آخره ليُتوصّل بذلك إلى بناء (فَعَالِل) فتقول في (سَفَرْجَل):(سَفَارِج)))[١٤٨].

ـ التوصل إلى الدلالة على المحذوف، وذلك في ماضي الفعل الأجوف الواوي أو اليائي، إذ توصلوا إلى ذلك ينقل البنية، يقول الخضري: ((وأصل (دَامَ): (دَوَمَ) بالفتح وينقل إلى المضموم عند اتصال التاء به توصّلاً إلى نقل الضمة إلى الدال لتدلّ بعد حذف عينه للساكنين على أنّها واو))[١٤٩].

ـ التوصل إلى زيادة المدّ، ووسيلة التوصل هنا هي الإتيان بهاء السكت، إذ قالوا: ((ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد الثلاثة توصّلا إلى زيادة المدّ، نحو: (وا زيداه)، (وا غلامكيه)، (وا غلامكموه)))[١٥٠].

ـ التوصل إلى الخفة وتناسب اللفظ، إذ توصلوا إلى ذلك بالقلب فيما كانت واوه متطرفة نحو: (رضو)؛ إذ أبدلت الواو ياء ((توصلا إلى الخفة، وتناسب اللفظ))[١٥١]

ـ التوصل إلى التعدية، فقد توصلوا إلى جعل اللازم متعديا لواحد والمتعدي لاثنين إلى متعد لثلاثة بالهمزة، يقول ابن مالك : ((وإِنْ تَعَدّيا لِوَاحِدٍ بِلا همْزٍ فَلِاثْنَينِ بِهِ تَوَصَّلَا))[١٥٢].

المحور النحوي

التوصل إلى التعجب من فاقد الشروط

التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه[١٥٣] . ويُدل عليه بألفاظ كثيرة إلا أن التعجب المبوّب له في النحو له صيغتان: (ما أفعله) و(أفعل به). وقد بوّب لهما النحويون؛ لأنّهما يطّردان في كلّ معنى يصحّ التّعجب منه ، فهاتان الصيغتان للتعجب وضعا وأما غيرهما فهو في الأصل لغير التعجب ثمّ نُقل إلى التّعجب[١٥٤] .

وقد ذكر النحويون شروطا لما يبنى فعلا التعجب منه ، وهي أن يكون : فعلا ، ثلاثيا، متصرّفا ، تامّا، مثبتا، قابلا معناه للتفاوت، غير مبني للمفعول وغير مدلول على فاعله بـ (أفعل)[١٥٥]. ومن ثم لم يصحّ صوغ صيغتي التعجب من فعل فقد بعض الشروط المذكورة لكن هل هذا يعني أن غير مستوفي الشروط لا يمكن التعجب منه البتة ؟ والجواب عن ذلك أن الأمر ليس كذلك فقد وجد العربي وسيلة توصله إلى التعجب من فاقد بعض الشروط إذ ((يتوصل إلى التعجب منه بصوغهما مما جمع الشروط، ويؤتى بمصدر الفعل الذي عدم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم المتعجب منه))[١٥٦]. أي أن يصاغ الوزنان (أَفعلَ وأفعِلْ) من فعل مستوفي الشروط نحو: (أكثر) و(أصغر) و(أشدّ) ونظائرها، ويؤتى بعده بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط . والعلة في بناء فعلي التعجب ممّا عدم بعض الشروط من الكثرة ونحوها ((من أجلِ أن المتعجَّب منه لا يخلو من كثرة، أو قلّة، أو شدّة خارجةٍ عمّا عليه العادةُ، ولذلك وجب التعجّب، فتكون هذه الأشياء ونحوها عبارةً عما لا يمكن التعجّبُ منه من الأفعال، إذ كانت الأفعال كلها غير منفكّة من هذه المعاني، كما عُبّر بـ "كَانَ" عن الأحداث كلّها))[١٥٧]. أو كما قال الشاطبي إن ((وجهُ الانصراف إلى البِناء من (الشدَّة) ونحوها في هذه الأشياء أن (ما أَشَدَّهُ، وأَشْدِدْ به) مما يصحّ التعجُّب منه في كل نوع، وفي كل وصِف، إذ كانت، في لفظها، ومن فِعْل قابلٍ أن يُبْنى منه فعلُ التعجُّب، وفي معناها، قابلةً للفَضْل، لأنّ (الشدَّة والخِفَّة، والقِلَّة، والكَثْرة) مختلِفةٌ بالنِّسَب والإضافات، بخلاف غيرها. وأيضاً فهي تؤدِي من المعاني بالنسبة إلى جميع المعاني، مثلَ ما كانت الأفعال تؤدِّيه))[١٥٨] .

وقد نصّ كثير من النحويين على لفظة (التوصل) أو مشتقاتها عند حديثهم عن كيفية التعجب من فقد بعض شروط التعجب منهم الزمخشري[١٥٩] وابن مالك[١٦٠] وأبو حيان[١٦١] وغيرهم[١٦٢] .

وهذه الطريقة في التعجب إنّما تصحّ في كلّ فعل متصرف مثبت مبني للفاعل له مصدر مشهور إلا أنه لم يستوف بقية الشروط . فإن كان الفعل منفيا أو مبنيا للمفعول أو له مصدر غير مشهور فثمة وسيلة أخرى للتعجب منه ، وهي أن يؤتى بالفعل صلة لحرف مصدري نحو : (ما أكثر ما لم يقم زيد) و(أكثر بما لم يقم) ، و(ما أشد ما ضرب زيد) و(اشدد بما ضرب) ، و(ما أكثر ما يذر زيد الشر) و(أكثر بما يذر)[١٦٣] .

وقد نصّ ناظر الجيش على لفظة التوصل عند بيانه كيفية التعجب من فعل ليس له مصدر مشهور إذ قال : ((واعلم أنه إذا لم يكن للفعل مصدر مشهور، وتعذّر التعجب من ذلك الفعل، فالطريق في التوصل إلى التعجّب منه أن يجعل الفعل صلة لـ(ما) كما كان ذلك في الفعل المبني للمفعول، فيقال: (ما أكثر ما يذر زيد الشرّ)، و(أكثر بما يذر زيد الشرّ)))[١٦٤] .

وعلى الرغم من هذه الطرق التي تُوسّل بها للتوصل إلى التعجب ممّا عدم بعض الشروط غير أنه بقيت أفعال لا يمكن التعجب منها قياسا ، وهي الأفعال التي لا مصادر لها نحو : (نعم) ، (بئس) ، (عسى) ، (ليس) .

ـ التوصل إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ

ذكر النحويون أنّ حق الشرط والجواب من الجملة الشرطية أن يكونا فعلين وذكروا أن العلة في ذلك أنه لما كان معنى الشرط ((تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني))[١٦٥] .فهذا يعني أن الشرط الذي هو علة وجود الجواب أمر محتمل الوجود، فهو إن وُجد وتحقق وُجد الجواب، وإن عُدم ولم يوجد عُدم الجواب. وهذا المعنى لا يمكن أن يتحقق إلا بالأفعال، أما الأسماء فهي ثابتة، وفي ذلك يقول ابن جني: إن ((الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، بل هو من الحروف أبعد))[١٦٦] ونجد لابن يعيش كلاما أكثر وضوحا في بيان هذه العلة وذلك بقوله : ((وإنّما وجب أن تكون الجملتان فعليّتين من قبل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أن يوجَد وأن لا يوجد، والأسماءُ ثابتةٌ موجودة لا يصح تعليقُ وجود غيرها على وجودها))[١٦٧] ،وقال في موضع آخر :((أن الشرط والجزاء لا يصحّان إلَّا بالأفعال، أمّا الشرط فلأنّه علّةٌ وسببٌ لوجود الثاني. والأسبابُ لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأمّا الجزاءُ، فأصلُه أن يكون بالفعل أيضًا؛ لأنه شيءٌ موقوفٌ دخولُه في الوجود على دخول شرطه. والأفعالُ هي التي تحدُث وتنقضي، ويتوقف وجودُ بعضها على وجود بعض))[١٦٨] .

ولم يأت الشرط إلا فعلا أمّا الجواب فلا؛ إذ إن الأصل فيه أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا وهذا إن كان ماضيا متصرّفا مجردا من (قد) وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيا بـ(لا)

و(لم)[١٦٩]، فإن كان غير صالح لجعله شرطا –وإن كان فعلا– وذلك إن كان جملة اسمية أو فعلية طلبية، أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بـ(السين) أو (سوف) أو (قد) منفية بـ(ما) أو (لن) أو (إن)، أو يكون قسما أو مقرونا بـ(رب)[١٧٠] احتيج إلى وسيلة تجعله صالحا ليكون شرطا ، فكانت الفاء هي الوسيلة التي يتوصل بها إلى الجزاء بالجملة غير الصالحة لجعلها شرطا، وهو ما عبّر عنه النحويون بقولهم إذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء[١٧١]. وفي ذلك يقول ابن جني: ((فإن قيل: وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط؟ فالجواب أنه إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي قد يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إلي فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره، ... فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره، لأن أوله فعل، وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العطف))[١٧٢] . أي: إن الغاية من دخول هذه الفاء هي تحقيق ارتباط الجواب بالشرط وذلك إن كان جواب الشرط شيئا صالحا للابتداء به كجملة المبتدأ والخبر وجملة الأمر وجملة النهي ، فإن وقعت إحداها جوابا للشرط من دون الفاء فقد يظن أنه كلام مستأنفٌ وليس جزاءا وجوابا لما قبله ولذلك جيء بالفاء توصلا إلى الجزاء بالجملة المكونة من المبتدأ والخبر أو الجملة الصالحة للابتداء بها ، قال ابن جني في حديثه عن وقوع جملتي الأمر والنهي في جواب الشرط ((لما كان الابتداء بهما مما يصح وقوعه في الكلام، احتاجوا إلى الفاء، ليدلوا على أن مثالي الأمر والنهي بعدها ليس على ما يعهد في الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما، ومن هنا أيضا احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع الابتداء والخبر، لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولا غير مرتبط بما قبله. هذا مع ما قدمناه من أن الأفعال لا يعادل بها الأسماء))[١٧٣]

وممن صرح بالتوصّل في هذه المسالة ابن جني[١٧٤] وابن يعيش[١٧٥] وابن الخباز[١٧٦] وابن القواس[١٧٧] وأبو الفداء صاحب الكناش[١٧٨] .

ويلاحظ من هذه النصوص ورود لفظ المجازاة ويراد بها الجزاء وممن استعمل لفظ المجازاة للدلالة على الجزاء الفارسي إذ أطلق على ما يجزم فعلين باب المجازاة[١٧٩]

التوّصّل إلى نداء ما فيه أل التعريف

لا يجتمع حرف النداء وحرف التعريف (في غير الضرورة) إلا في نداء لفظ الجلالة. وقد أجاز بعضهم هذا الاجتماع في مواطن أخر[١٨٠]، وقد اختلفت الآراء في العلل المانعة من هذا الاجتماع، نذكر منها ما يأتي:

١/ لم يجمعوا بينهما كراهة لاجتماع حرفي التعريف؛ إذ إنّ حرف النداء يفيد التخصيص، وهو نوع من التعريف، ولذا امتنع اجتماعهما لأن في أحدهما غنًى عن الآخر[١٨١]

٢/ امتنع اجتماعهما لتنافي التعريفين المستفادين من كل منهما. فحرف التعريف يفيد ((تعريفَ العَهْد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ))[١٨٢].

٣/ لو نودي ما فيه (ال) التعريف فإما أن يكون مبنيا وهذا بعيد؛ لأن (ال) معاقبة للتنوين. وإمّا أن يُعرب وهو بعيد أيضا؛ لوجود علة البناء[١٨٣]

فلمّا لم يجز دخول حرف النّداء على ما فيه (ال) كان لا بدّ من سبب أو وسيلة يُتوصّل بها إلى هذه الغاية، ولكي يصلوا إلى مرادهم هذا ((طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهيّة معيّنة، محتاجا بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام. وذلك أنّ من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية، وإن لم يكن معلوم الذات))[١٨٤]. وهذا الاسم المبهم الذي توصّلوا به إلى نداء ما أرادوا هو أحد شيئين:

١/ (أي) مقطوعة عن الإضافة ((وإنّما قطع (أي) المُتوصَّل به إلى نداء ذي اللام عن الإضافة، لما ذكرنا، من قصد الإبهام))[١٨٥]. وعوّضت (أي) عن الإضافة بـ(ها) التنبيه اللازمة[١٨٦]، فإذا أريد نداء (الرجل) على سبيل المثال قيل: (يا أيها الرجل). فالمنادى في الحقيقة هو الرجل، و(أي) وصلة إلى ندائه[١٨٧]. وقد صرّح بالتّوصّل هنا كثير من النحويين بألفاظ مختلفة، فمن نصّ على أنّ (أي) وصلة في هذه المسألة المبرّد، وابن جني، والزجاج، وابن يعيش، والمراديّ، وناظر الجيش[١٨٨]. وممّن صرّح بلفظ الفعل، أو مشتقاته الأنباري، وابن مالك، وابن يعيش، والرضيّ، والشاطبيّ، وناظر الجيش[١٨٩].

٢/ اسم الإشارة، فـ((قد يستغنون باسم الإشارة عن (أيّ)، فيوقِعونها موقعَها، فيقولون: (يا ذا الرجلُ)، و(يا هذا الرجلُ)، فيكون (ذَا) وُصلة كما كانت (أيّ). وتلزَمها الصفةُ كما تلزم (أيّ). ولا يجوز في صفتها إلا الرفعُ كما كانت (أيّ) كذلك، لأنه لا يتِم بـ "يَا" ذا النداءُ ها هنا؛ لأنه في معنَى (يَا أيّها)، ولا بدّ من (الرجل)؛ إذ هو المنادَى في الحُكْم والتقديرِ. ولا يلزَمها هاءُ التنبيه كما لزم (أيّ)، لأنه لم يُحْذَف من اسمِ المشار إليه شيءٌ كما حُذف من (أيّ)))[١٩٠]. وهذه هي الحالة الاولى لاسم الإشارة في النداء ، وهي أن يجعل وسيلة للتوصل إلى نداء ما فيه (ال). أما الحالة الثانية فلا يكون وصلة لنداء غيره كـ (أي)، بل يكون مكتفيا به نحو: (يا هذا أقبل)، فلم يلزم نعته ويجوز رفعه ونصبه[١٩١]، وممّن صرّح بلفظ التوصل فيه ابن يعيش والمرادي وناظر

الجيش[١٩٢]، ويلاحظ أن ثمّة من عبّر عن التوصل هنا بلفظ السبب منهم المبرّد وابن السرّاج وابن الأثير وابن مالك، وابن الناظم[١٩٣]

ـ التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس

الصفة تكون على قسمين: مفرد وجملة، وقد اشترط معظم النحويين في القسم الأول أن يكون الاسم (الصفة) مشتقا وضعا أو تأويلا، والمراد بالأول منهما ما كان مشتقا عاملا وهو أسماء الفاعل والمفعول والتفضيل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، وأرادوا بالثاني ما أقيم مقام المشتق من الأسماء العارية من الاشتقاق[١٩٤]. وثمّة من لم يشترط الاشتقاق في الصفة المفردة، بل يكفي فيها أن تكون دالة على معنى في متبوعها منهم ابن الحاجب إذ يقول: إن ((معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فإذا كانت دلالته كذلك صحّ وقوعه نعتا، ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره لكن لمّا كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهّم كثير من النحويين أنّ الاشتقاق شرط حتى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق))[١٩٥].

ويبدو أنّ علّة اشتراط الاشتقاق في الصفة أنّ المشتق يتضمّن ضميرا مستترا يعود على الموصوف فيكون هذا الضمير رابطا له به (الموصوف)، أمّا الجامد إن أُريد جعله صفة فلا رابط له بالاسم السابق (المتبوع)؛ لأنه لا يتحمّل ضميرا مستترا قال السهيلي: ((والاسم المفرد لا يكون نعتا ونعني بالمفرد ما دلّ على معنى واحد نحو: (علم) و(قدرة)، وإنّما لم يكن نعتا؛ لأنه لا رابط بينه وبين الاسم الأول؛ لأنه اسم جنس على حاله، فإن قلت: (ذو علم)، و(ذو قدرة) كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك: (ذو). وإن قلت: (عالم) و(قادر) كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله))[١٩٦] .

واسم الجنس في الأصل يقع موصوفا لا صفة إلا أنهم أرادوا الوصف به؛ لأنه قد يضاف أحيانا.

ولمّا كان اسم الجنس لا يصحّ أن يقع صفة لعدم الرابط بينه وبين الاسم السابق له؛ لأنه ليس مشتقا كان لا بدّ لهم من وسيلة يتوصّلون بها إلى الوصف به فوجدوا في (ذو) بمعنى صاحب ما يحقّق لهم هذه الغاية، فجعلوه وسيلة للتوصّل إلى الوصف باسم الجنس وذلك بإضافته إليه وفي ذلك يقول السهيلي: ((اعلم أنّ العرب لمّا جعلت الاسم الذي هو (الذي) (ذو) وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس فقالوا: (هذا رجل ذو مال) حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من المال ونحوه اسما يكون وصفا للرجل جاريا عليه كما أمكنهم ذلك في الفعل حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف))[١٩٧]، وقال ابن إياز: إنّ (ذو) ((أوتي بها وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس التي حقها أن تستعمل أوائل وموصوفات لا ثواني وصفات كالخيل

والإبل والمال والدنانير والدراهم كقولك: (خيل سابقة) و(إبل سائمة) و(مال جم) و(دينار واف) و(درهم زائف) لكن عرض لها أنّها تُملَك وتضاف وإضافتها إليها إضافة صناعية فأرادوا الوصف بها فاستشنعوا ذلك واستقبحوه لكونها غير مشتقات فأتوا بـ(ذو) وأضافوه إلى أسماء الأجناس فقالوا: (مررت برجل ذي مال) و(ذي خيل)، فلذلك لزمت إضافتها إليها))[١٩٨] .

و(ذو) من الأسماء الملازمة للإضافة، وقد لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس؛ لأنها وضعت في الأصل ليتوصل بها إلى وصف ما قبلها بما بعدها وذلك يوجب أن يكون الاسم الواقع بعدها غير صالح أن يقع صفة من غير واسطة فإن كان الاسم صالحا لوقوعه صفة من دون واسطة كالمشتق والجملة لم يصحّ أن يضاف (ذو) إليه، وفي ذلك يقول ابن بابشاذ: ((ولا يضاف إلا إلى اسم جنس من نحو: مال وفضل وعقل، ونحوه، ولا يضاف إلى صفة. لا يقال: (ذو صالح)، و(لا ذو طالح)؛ لأنّه إنّما دخل وصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس))[١٩٩]، وقال ابن الخشاب : ((وإنما لزمت هذه الكلمة الإضافة إذا كانت بمعنى صاحب؛ لأنّها وُضعت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولولا هي لم يصح الوصف بها، ألا ترى أنّك تقول: مررت برجل ذي إبل وخيل وثياب فيصحّ، ولو قلت: مررت برجل إبل أو خيل أو ثياب لم يصح، فلمّا كانت (ذو) وصلة وذريعة إلى شيء آخر لم تقم بنفسها في الوصف، فتنفرد عمّا هي وصلة إليه))[٢٠٠].

وممّن نصّ على هذا الغرض من الإتيان بـ(ذو)، وهو كونها وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس أو التوصّل إلى الوصف بها الفارسيّ بقوله إن (ذو) ((إنّما تذكر ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس))[٢٠١] ، وابن يعيش[٢٠٢] والعكبري[٢٠٣] وغيرهم[٢٠٤].

-التوصل إلى وصف المعارف بالجمل

تأتي الصفة تخصيصا لنكرة أو توضيحا لمعرفة بإزالة الاشتراك الحاصل . وتوصف النكرة بالمفرد والجملة نحو : (زيد كريم) ، (زيد أبوه كريم) . أما المعرفة فتوصف بالمفرد ، نحو: (جاء زيد الطويل) ولا توصف بالجملة؛ لأن الجملة نكرة ، ولا بد من أن تتبع الصفة الموصوف في التعريف والتنكير فلا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ((لما بينهما من المخالفة؛ لأن النكرة تدل على الشياع والعموم، فهي كالجمع. والمعرفة تدل على الاختصاص، فهي كالواحد. فكما لا يوصف الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد، فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة))[٢٠٥]، وعليه فمن غير الجائز أن تجعل جملة (أبوه كريم) صفة لـ(زيد) في قولنا: (رأيت زيدا أبوه كريم). فلا يمكن وصف المعرفة بالنكرة وكذلك لا يمكن إدخال (ال) التعريف على الجملة لتصير معرفة ليصح الوصف بها؛ لأن (ال) من خواص الأسماء .فلما ارادوا التسوية بين النكرة والمعرفة بأن

توصف المعرفة بالجملة كما هي الحال مع النكرة كان لا بدّ لهم من إيجاد سبيل يتوصلون به إلى وصف المعرفة بالجملة فكانت الوصلة لذلك هي (الذي) وفروعها، قال ابن يعيش: ((فجاؤوا حينئذ بـ "الذِي" متوصِّلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة[٢٠٦] لـ "الذي"، وهو الصفة في اللفظ، والغرضُ الجملة))[٢٠٧]

وقد نص كثير من العلماء على ان الذي وفروعها من الموصولات انما جيء بها لهذا الغرض جاء في التعليقة ((قال أبو بكر: الغرض في صفة الذي في الكلام أنْ يُتَوَصَّل به إلى وصف المعارف بالجمل... فلما أُريد وصف المعارف بالجُمل جُعِلَتْ في صلة الذي، فوصفت المعارف به لأنه معرفةٌ، وعاد مِنَ الجُمَل إلى الذي ذُكِر لِتَتَّصِلَ الجملة التي هي صِلَتُه به))[٢٠٨]

وهذا ما نجده عند ابن الحاجب بقوله : ((وإنما وضعوا في ذلك " الذي" لأنه هو الذي وضع متوصلا به إلى الإخبار عن المنسوب أو المنسوب إليه مع ذكر ذلك بعده، ولذلك لم يوصل إلا بالجمل))[٢٠٩] وابن الخشاب[٢١٠] وابن بابشاذ[٢١١]

وقد اختلف في الألف واللام التي في (الذي)، فذهب بعض النحويين إلى أنهما زائدتان تفيدان معنى التعريف نحو: (الرجل)، وقال آخرون أنهما زائدتان لإصلاح اللفظ. وكان ابن جني أول من ذهب إلى أن زيادة (ال) هنا القصد منه إصلاح لفظ الوصف، إذ قال: ((فألزموا اللام هذا الموضع لما أرادوا التعريف للوصف ليعلموا أن الجملة الآن قد صارت وصفًا لمعرفة؛ فجاءوا بالحرف الذي وضع للتعريف، وهو اللام، فأولوه (الذي) ليتحصل لهم بذلك لفظ التعريف الذي قصدوه، ويطابق اللفظ المعنى الذي حاولوه))[٢١٢]، وممّن قال بقوله ابن يعيش ((وإذا ثبت أنّ الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف؛ كان زيادتُهما لضرب من إصلاحِ اللفظ. وذلك أن (الذي) وأخواته ممّا فيه لامٌ إنّما دخل توصُّلاً إلى وصفِ المَعَارف بالجمل))[٢١٣] وابن الخشاب:((وليس في الألف واللام في (الذي) و(التي) وفروعهما بمعرفة بل زائدة زيادة لازمة عندهم وذلك لإصلاح اللفظ))[٢١٤] وفي حين ذهب هؤلاء العلماء إلى أن إصلاح اللفظ هنا يتمثل بدخول (ال) التعريف على الاسم الموصول الذي وفرعه ليصح كونه وسيلة للتوصل إلى وصف المعارف بالجمل؛ نجد أن الشاطبي يرى أن إصلاح اللفظ قد حصل بجملة الوصف (الجملة الوصفية) التي هي في الأصل مؤولة بالنكرة وذلك بتصديرها بالذي المبدوء بال ليصح وصف المعرفة بهذه الجملة ؛ إذ قال: ((إنّ أصل وضع الموصول أن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، إذ لم يمكنهم أن يدخلوا الألف واللام على الجمل، فأتوا بما يصح فيه ذلك وهو الموصول كالذي والتي، فأدخلوها عليه فصح لهم الوصف بالجملة بإصلاح لفظها بتصديرها بما فيه الألف واللام))[٢١٥]

وقد اختص (الذي) وفروعه بوصف المعرفة من دون سائر الموصولات لوجود حرف التعريف فيه كما يرى الفارسي إذ قال: ((إنما حسن الوصف بـ(الذي) من بين أخواته لمكان حرف التعريف فيه وأنه وإن كان لم يحدث تعريفا فهو على لفظ المحدث التعريف فأجرى في هذه الأشياء مجراه))[٢١٦]، وتابعه في ذلك الشاطبي بقوله: ((فإنّما لم يوصف بها لعدم الألف واللام فيها إذ هي المسوغة لأن تجرى الجملة صفة للمعرفة فراعوا اللفظ))[٢١٧]. أما ابن جني فذهب إلى أن سبب اختصاص (الذي) بذلك أن أقلّ ما تكون عليه الصفة ثلاثة أحرف وليس ثمّة صفة على حرفين فقط نحو: (من) ، و(ما) الموصولتين ولم تكن أي الثلاثية الأصل مناسبة في هذا الموضع لأنها لا تنفك عن معنى الإضافة ؛ والإضافة تنافر الصفة لفظا ومعنى[٢١٨]، أمّا لفظ الذي فقد ((كملت فيه العدة التي يكون عليها الوصف))[٢١٩] لأن بناءها أعدل الأبنية، ومن ثم اخُتصت من بين أخواتها لتكون وصلة إلى وصف المعرفة بالجملة بعد أن أُصلح لفظها بزيادة (أل) في أولها، قال ابن يعيش: ((لفَظَ (الذي) قبل دخولِ الألف وَاللام، لم يكن على لفظِ أوصافِ المعارف، فزادوا في أوّلها الألفَ واللام، ليحصُل لهم بذلك لفظُ المعرفة الذي قصدوه، فيتطابقَ اللفظُ والمعنى))[٢٢٠]

ويتّضح مما سبق أن العلماء نصوا على التوصل بلفظ الفعل أو مشتقاته[٢٢١]، ومنهم من أشار إلى التوصل بلفظ (وصلة) كالزمخشري[٢٢٢] وابن يعيش[٢٢٣]، وثمة من ذكر لفظ واسطة وهو ابن بابشاذ يقوله: ((فتكون قد توصلت إلى وصف المعارف بالجمل بدخول واسطة، كما توصلت إلى الوصف بالأجناس بـ (ذي) التي بمعنى (صاحب). وهذا هو الأصل في استعمالهم (الذي) و (التي) وتثنيتهما وجمعهما))[٢٢٤] .

وهناك مسائل للتوصل غير التي ذكرناها منها:

ـ التوصل إلى إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء ، والوسيلة المحققة لهذه الغاية هي حروف الجر، يقول ابن بابشاذ: ((حروف الجر إنما دخلت توصلًا لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء))[٢٢٥].

ـ التوصل إلى الضمير، قال الفراء ((إن (إيا) ليست ضميرا، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلا للضمير، والضمير هو اللواحق ليكون دعامة يعتمد عليها، لتمييز هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة))[٢٢٦]

الخاتمة

بعد هذه الرحلة مع التوصل في العربية نصل إلى ختام بحثي هذا وقد توصّلت إلى نتائج طيّبة منها :

١/ وضعنا تعريفا إجرائيا للتّوصل وهو البلوغ والانتهاء إلى أمور صوتية وصرفية ونحوية متعذرة بوسائل أو أسباب تجعل ما كان متعذرا ممكنا، وتحقّق التلطّف والمُلاينة في الوصول إليه.

٢/ عُني العلماء بالتّوصّل وذكروه في مواضع كثيرة من مصنفاتهم بألفاظ شتّى منها: (تَوَصَّلَ) وتصريفاته، والوصلة.

٣/ ظاهرةُ التّوصّل شملت مستوياتِ اللغةِ كافّة صوتًا وصرفًا ونحوًا، وقد درسنا في هذا البحث الجانب الصوتي والصرفي. وفيه مسائل كثيرة ذكرنا بعضها طلبا للاختصار إذ إنّنا لو تطرّقنا لها لخرج البحث عن حجمه الطبيعي.

٤/ لم تكن هناك وسيلة واحدة للتوصّل إلى الأمور المتعذرة صرفيا، بل تنوعت بين:

-اجتلاب حرف على بنية الكلمة، كما في التوصّل إلى الابتداء بالساكن، وتصغير ثنائي الحروف، وبقاء الحركة عند الوقف.

-حذف حرف من الكلمة، كما في التصغير على مثال (فُعيل) و(فُعيعيل)، وبعض أبنية الجمع المتناهي.

- نقل حركة أو حذفها، كما في التّوصّل إلى إدغام المتحرّك.

- قلب حركة، كما في التّوصّل إلى بعض صور القلب.

- نقل بناء إلى آخر، كما في التوصّل إلى الدّلالة على المحذوف.

٥/ رُوعي في هذه الوسائل أن تكون موصلة إلى المرادة بطريقة رفيقة ليّنة. ولم يكن العلماء بعيدين عن واقع اللغة عندما وضعوا هذه الوسائل وحللوا وسائلها، فالعربيّ في تعامله مع اللغة ميّال بطبعه إلى التّوصل إلى ما يريد بأسلوب لطيف متأنٍّ، فهو لا يهجم على مراده بل يصل إليه بطرق ليّنة وذكية معًا تجعل الكلام سلسا متينا في آن واحد.

٦/ رجّح الباحثان رأي الرضيّ في مسألة الفصل بين ذوات الواو والياء من الأفعال الجُوْف؛ لأنّ الوسيلة التي توصلنا إلى الغاية التي نبغي كلّما كانت مختصرة وهي مع اختصارها سليمة كان أفضل.

٧/ تنوّعت وسائل التوصل النحوي إلى:

-حروف الجر للتوصل إلى إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء.

-الفاء وسيلة إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر.

-(أي) توصلا إلى نداء ما فيه (ال).

-(ذو) وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس.

-صياغة (أفعلَ،وأفعِلْ) من مستوفي الشروط؛ للتوصل إلى التعجب من فاقد الشروط.

الهوامش

(١) المحكم والمحيط الأعظم:٣٧٤/٨(وصل)، وينظر : لسان العرب:٧٢٦/١١(وصل).
(٢) شمس العلوم: ٧١٧٩/١١. (وصل)
(٣) ينظر: الصحاح:١٨٤٢/٥(وصل)، ولسان العرب:٧٢٨/١١(وصل).
(٤) لسان العرب:٧٢٨/١١(وصل).
(٥) ينظر: تهذيب اللغة:٤٨/١٣(وسل).
(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر:١٨٥/٥(وسل).
(٧) ينظر: الدر النقي:٦٢٣/٣.
(٨) الغريبين في القرآن والحديث: ٨٥٠/٣(سبب).
(٩) ينظر: الأشباه والنظائر:٣٥٥/١-٣٥٧.
(١٠) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٧٧.
(١١) توجيه اللمع : ٥٧١.
(١٢) ينظر: المنصف:٥٣/١.
(١٣) شرح المفصل لابن يعيش:٣٠٢/٥. ويبدو أنه يشير بذلك إلى أبي علي الفارسي، فقد ذكر ابن جني في الخصائص:٩٢/١ أنه رأى ((أبا علي الفارسي رحمه الله كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم)).
(١٤) المقتضب : ٩٢/٢.
(١٥) ينظر: حاشية الخضري: ٨٩٤/٢.
(١٦) ينظر: المقاصد الشافية : ٤٧٧/٨.
(١٧) ينظر: حاشية الصبان: ٣٨٣/٤، وحاشية الخضري: ٨٩٤/٢.
(١٨) ينظر: المقاصد الشافية : ٤٧٧/٨-٤٧٨.
(١٩) المصدر نفسه: ٤٧٨/٨.
(٢٠) شرح الألفية للمرادي: ٤٩٤/٢، وحاشية الصبان:٤/ ٣٨٣، وحاشية الخضري : ٨٩٤/٢.
(٢١) شرح شافية ابن الحاجب ركن الدين الاستراباذي: ٢١٧/١.
(٢٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٨/٥
(٢٣) المقاصد الشافية : ٨ / ٤٧٨.
(٢٤) دراسات في علم اللغة : ١١٠.
(٢٥) المقتضب :٩١/٢، وينظر : ١٧١/١ .
(٢٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤/٥، وينظر : ٥٤/١ ، ١٢/٥، ١٣، ٢٤٢ منه.
(٢٧) ينظر : سر صناعة الإعراب:١٢٥/١، واللمع:٢٢٠، والمنصف:٥٣/١.
(٢٨) علل النحو : ٥٥٨.
(٢٩) ليس في كلام العرب : ٣٤٨.
(٣٠) ينظر: على سبيل المثال: شرح المفصل لابن يعيش:٢٦٧/٥، وتمهيد قواعد:٣٧٧٩، والكناش:١٨٧/٢، وشرح الألفية للمرادي : ٤٩٣،٥٠٠/٢
(٣١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠٢/٥.
(٣٢) ينظر: المقتضب: ٢٤٢/١، والممتع في التصريف: ٤٥١-٤٥٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢٤٠/٣.
(٣٣) ينظر: حاشية الصبان : ٤٦٥/٢.
(٣٤) البديع في علم العربية : ٢/ ٦٤٨.
(٣٥) شرح الفية ابن مالك لابن الناظم : ٣٤٥.
(٣٦) ينظر: شرح الكافية الشافية : ٤١٢/٢ .
(٣٧) أوضح المسالك: ٤١٠/٤، وينظر: شرح التصريح : ٧٦١/٢.

(٣٨) ينظر : حاشية ياسين على التصريح : ٢/٤٠٠، وحاشية الخضري : ٢/ ٤٩٥.
(٣٩) يعني به : ابن الناظم.
(٤٠) حاشية ياسين على التصريح :٢/٤٠٠.
(٤١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:٩٨.
(٤٢) معاني النحو: ٤/١٣٣.
(٤٣) سر صناعة الاعراب:١/٥٧ ، وينظر : ٢/٨٥، ٤٠٨ منه.
(٤٤) سر صناعة الإعراب : ١/ ٥٧-٥٨.
(٤٥) المصدر نفسه : ١/٥٨، وينظر: ٢/٨٦،٢٩٦ منه.
(٤٦) ينظر: المصدر نفسه : ٢/٨٢.
(٤٧) المصدر نفسه: ٢/٨٥.
(٤٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٥١٢.
(٤٩) ينظر: الخصائص: ٢/١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/٥١٦،٥١٣.
(٥٠) ينظر: المقتضب : ١/٢٠٦.
(٥١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٥/٤٧١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢/٢٣٩، ٣/١٤٠.
(٥٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٥١٣.
(٥٣) يقسم الإدغام إلى متصل ومنفصل وفيه تقسيم إلى واجب وجائز وممتنع وفي كل منها شروط وتفصيلات، وقد قصرنا الحديث على ما يخص مسألتنا تجنبا للإطالة .
(٥٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٥/٥١٣.
(٥٥) المقتضب: ١/١٩٧
(٥٦) علل النحو: ٥٥٥.
(٥٧) كون الساكن قابلا للتحريك فيه احتراز من ساكن زيد بالمد نحو: (رادّ)، وللتصغير نحو: (دويبة) .
(٥٨) ينظر: النشر في القراءات العشر : ١/٢٧٤-٢٧٥ .
(٥٩) في المصدر : (إئيم)، والصواب ما أثبتناه.
(٦٠) إيجاز التعريف: ١١٨، وينظر: شرح التصريح : ٢/٧٠٧.
(٦١) شرح الألفية للمرادي : ٢/٥٢٥، وينظر: حاشية الخضري : ٢/٤٥٥.
(٦٢) شرح التصريح: ٢/٧٠٨، وينظر: شرح الكافية الشافية : ٢/٣٧٥، وشرح الألفية للمرادي : ٢/٥٢٥.
(٦٣) شرح ابن الناظم: ٣٣٣، وينظر: تمهيد القواعد :١٠/٥٠٣٩، وشرح الألفية للمرادي: ٢/٥٢٦.
(٦٤) تمهيد القواعد: ١٠/٥٢٧٠.
(٦٥) شرح المفصل: ٥/ ٥١٤
(٦٦) المصدر نفسه :٥/٥١٣.
(٦٧) المصدر نفسه : ٥/٥٢٦.
(٦٨) المصدر نفسه : ٥/٥٣٨.
(٦٩) المصدر نفسه : ٥/٥٢٩.
(٧٠) ينظر: الممتع في التصريف: ٤١٥، وشرح الألفية للمرادي: ٢/٥٩٥.
(٧١) الممتع في التصريف: ٤١٥ .
(٧٢) شرح الألفية للمرادي : ٢/٥٩٥.
(٧٣) الانتصار لسيبويه: ٢٦٢ ، وينظر: إيجار التعريف: ٢٠٠، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٢٣٨، وشرح الألفية للمرادي: ٢/٥٩٥.
(٧٤) إيجاز التعريف: ١٩٩-٢٠٠.
(٧٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٣/٢٣٧.
(٧٦) المقاصد الشافية: ٨/١٢٩ .
(٧٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/١٨٨، وينظر: شرح الألفية للمرادي : ٢/٤١٩.
(٧٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/١٨٨.

(٧٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٨٩/٥-١٩٠، شرح الألفية للمرادي:٤٢٠/٢.
(٨٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤٤/٤، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١٩٩/٥، والمقاصد الشافية:١٦٩/٨-١٧٠.
(٨١) كتاب سيبويه: ٢٧٨/٣.
(٨٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٦٧/٣.
(٨٣) ينظر: شرح التصريح: ٣٤٥/٢-٣٤٦.
(٨٤) ينظر: همع الهوامع: ١٠٨/١.
(٨٥) حاشية الخضري: ٢٦٣/٢.
(٨٦) المقتضب: ٤٩/٣-٥٠.
(٨٧) تمهيد القواعد : ٨/ ٤٠٦٥.
(٨٨) حاشية الصبان: ٣٩٥/٣.
(٨٩) المصدر نفسه
(٩٠) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:٢١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٠١/٣، والمقاصد الشافية: ٢٧٢/٧-٢٧٣.
(٩١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٠١/٣، و المحصول في شرح الفصول: ٩٦٦/٢.
(٩٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٨٣/٧.
(٩٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢١٧/١-٢١٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٠١/٣-٤٠٢.
(٩٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢١٨/١-٢١٩،وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٠٦/٣-٤٠٧، والمحصول في شرح الفصول: ٩٦٦/٢.
(٩٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢١٩/١-٢٢٠.
(٩٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٠٧/٣.
(٩٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٠٣-٤٠٤.
(٩٨) ينظر: المقاصد الشافية : ٣٨٣/٧.
(٩٩) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٨٥،وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢١٨/١،وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٠٤/٣، وشرح الألفية للمرادي: ٣٥١/٢.
(١٠٠) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٨٥،وشرح الكافية الشافية:٢٩٤/٢، وشرح الألفية للمرادي: ٣٥١/٢.
(١٠١) تسهيل الفوائد : ٢٨٥.
(١٠٢) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٣٥٠/٢-٣٥١.
(١٠٣) ينظر: همع الهوامع : ٣٨١/٣.
(١٠٤) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٣٩٢/٢.
(١٠٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣٩٩/٣، والمحصول في شرح الفصول: ٩٦٤/٢.
(١٠٦) المفصل: ٢٥٣
(١٠٧) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١٩٢/٢-١٩٣.
(١٠٨) شرح المفصل: ٣٩٧/٣-٣٩٨، وشرح الألفية للمرادي : ٣٣١/٢.
(١٠٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٢/٣، ٣٩٩، والمحصول في شرح الفصول : ٩٦٥/٢
(١١٠) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٢٤/٣.
(١١١) المنهج الصوتي للبنية العربية:١٤٦.
(١١٢) شرح الكافية الشافية: ٢٨٧/٢-٢٨٨. وينظر: ألفية ابن مالك:٦٨، وتسهيل الفوائد: ٢٨٥.
(١١٣) ينظر: شرح ابن الناظم : ٥٦٠ ، وشرح الألفية للمرادي: ٣٣٣/٢، وتحرير الخصاصة : ٧٠٢/٢، والمقاصد الشافية: ٢٨١/٧،٢٨٠،٢٧٨، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٣٣٨.
(١١٤) ينظر: شرح التصريح : ٥٦٢،٥٦٨/٢، وهمع الهوامع:٣٨٢/٣.
(١١٥) ينظر: المقاصد الشافية : ٢٠٠/٤.
(١١٦) إيجاز التعريف: ١٣٤. وينظر: شرح الملوكي : ٤٦٨.

(١١٧) تمهيد القواعد: ١٠/٥٠٨٠.
(١١٨) شرح التصريف: ٤٨١.
(١١٩) شرح الكافية الشافية:٤/٢٢٠١
(١٢٠) الأصول في النحو: ٢/٤٣٣،
(١٢١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/١٦٢.
(١٢٢) الخصائص:٣/١٠-١١.
(١٢٣) المصدر نفسه: ٣/١١.
(١٢٤) المصدر نفسه: ٢/٤٧٢.
(١٢٥) المصدر نفسه ، وينظر: شرح الملوكي: ٤٧٠ ، والمقاصد الشافية: ٤/٢٠٦.
(١٢٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/٣٦٥.
(١٢٧) المقاصد الشافية: ٤/٢٠٣.
(١٢٨) المصدر نفسه: ٤/٢٠٢.
(١٢٩) ينظر: شرح الملوكي: ٢٧٨ ، والمقاصد الشافية: ١/١٤.
(١٣٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٨١٧
(١٣١) ينظر: المقاصد الشافية: ١/١٤ .
(١٣٢) ينظر: تعليق الفرائد: ١/٤٤
(١٣٣) حاشية الصبان: ١/٢٠.
(١٣٤) ينظر: سر صناعة الإعراب :١/١١٣، والمفتاح في الصرف:٩٥، وشرح الملوكي:٢٧٩، وشرح التصريف للثمانيني:٣٠١، والممتع في التصريف: ٢٣٠-٢٣١
(١٣٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس : ١/٥٢.
(١٣٦) سر صناعة الإعراب:١١٣، وشرح الملوكي : ٢٧٩.
(١٣٧) الخصائص:٢/٤٧٢.
(١٣٨) المصدر نفسه:٢/٤٧٤.
(١٣٩) حاشية الصبان:١/١٨-١٩.
(١٤٠) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢/٢٧١
(١٤١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢٢٦، ٢٤١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي:٢/٢٩٦، والمقاصد الشافية :٨/٩٩.
(١٤٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢٢٦، وشرح التصريح : ٢/٦٣٣.
(١٤٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤/٤٩٨ ، وعلم الصرف الصوتي:٨١.
(١٤٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/٤١٥.
(١٣٠) ينظر: المقتصد في شرح التكملة : ١/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية:٢/٣٣
(١٤٦) شرح المفصل لابن يعيش:٥/٢٢٦.
(١٤٧) ينظر: كتاب سيبويه : ٤/١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢٢٦.
(١٤٨) شرح الألفية للمرادي :٢/٣١٧.
(١٤٩) حاشية الخضري على ابن عقيل : ١/٢٥٦.
(١٥٠) شرح التصريح : ٢/٢٤٩.
(١٥١) شرح ابن الناظم : ٦٠٢.
(١٥٢) شرح الألفية للمرادي: ١/٤٥٦.
(١٥٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو : ١٩٢
(١٥٤) ينظر: شرح الألفية للمرادي : ١/٥٠٤، ومعاني النحو : ٤/٢٧٨.
(١٥٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤٨٥، وشرح التسهيل:٣/٤٨.
(١٥٦) شرح الألفية للمرادي: ١/٥١٧.
(١٥٧) شرح المفصل لان يعيش: ٤/٤١٦.

([١٥٨]) المقاصد الشافية : ٤٨٣/٤.
([١٥٩]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب : ٣٦٧.
([١٦٠]) ينظر : شرح التسهيل: ٤٤/٣.
([١٦١]) ينظر: التذييل والتكميل : ٢٤٤/١٠.
([١٦٢]) كناظر الجيش والمكودي، ينظر: تمهيد القواعد: ٦/ ٢٦٤٧، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك : ٢٠٢.
([١٦٣]) ينظر :شرح التسهيل:٤٨/٣، والتذييل والتكميل:٢٤٤/١٠
([١٦٤]) تمهيد القواعد: ٢٦٤٧/٦.
([١٦٥]) التعريفات: ١٢٥.
([١٦٦]) سر صناعة الإعراب: ٢٦٤.
([١٦٧]) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٨/٥.
([١٦٨]) المصدر نفسه: ١١١/٥.
([١٦٩]) شرح الألفية للمرادي:١٦٦/٢.
([١٧٠]) المصدر نفسه : ١٦٧/٢.
([١٧١]) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٦/٢، والمحصول في شرح الفصول: ٦٤٠/٢، وشرح الألفية للمرادي: ١٦٧/٢.
([١٧٢]) سر صناعة الإعراب : ٢٦٤.
([١٧٣]) سر صناعة الإعراب : ٢٦٤.
([١٧٤]) ينظر: المصدر نفسه، واللمع في العربية : ١٣٥.
([١٧٥]) ينظر: شرح المفصل : ١١١،١٣٠/٥.
([١٧٦]) ينظر: توجيه اللمع : ٣٧٧
([١٧٧]) ينظر: شرح ألفية ابن معط: ٣٣٣/١.
([١٧٨]) ينظر : الكناش : ٢٢١ .
([١٧٩]) ينظر: الإيضاح العضدي :٣٢٠.
([١٨٠]) ينظر: شرح الألفية للمرادي:٦٥٥/١-٦٥٦.
([١٨١]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٣/١، وشرح الرضي على الكافية : ٣٧٤/١.
([١٨٢]) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٣/١.
([١٨٣]) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب:٣٧٣/١.
([١٨٤]) المصدر نفسه
([١٨٥]) المصدر نفسه:٣٧٥/١
([١٨٦]) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٩/١ ، وشرح الألفية للمرادي: ٣٦٣/١.
([١٨٧]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٩٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٣٩/١.
([١٨٨]) ينظر: المقتضب: ٢١٦/٤، وسر صناعة الإعراب:٣٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه:٩٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٣٩/١،٣٢٢، ٢٤٨،٤٢٧/٢، وشرح الألفية للمرادي:٦٦٤/١، وتمهيد القواعد:٣٥٦٤/٧،٣٥٦٢.
([١٨٩]) ينظر: أسرار العربية:١٧٤،٢٦٤، وشرح الكافية الشافية:١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٥/٢، وشرح الرضي على الكافية:٣٧٥/١، والمقاصد الشافية: ٣٢٩/٤، وتمهيد القواعد:٣٥٥٧/٧.
([١٩٠]) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٠/١-٣٤١.
([١٩١]) ينظر: المقتضب:٢١٦/٤-٢١٧، والمقاصد الشافية: ٣٢٢/٥-٣٢٣.
([١٩٢]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣٤٠/١-٣٤١، وشرح الألفية للمرادي:٦٦٥/١-٦٦٦، وتمهيد القواعد: ٣٥٦٥/٧
([١٩٣]) ينظر: المقتضب:٢١٧/٤ ، والأصول في النحو: ٣٣٧/١، والبديع في علم العربية:٤٠٢/١-٤٠٣، وشرح الكافية الشافية:١٦/٢، وشرح ابن الناظم: ٤١٠ .
([١٩٤]) ينظر: شرح الألفية للمرادي: ٥٦٤/١.

(١٩٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٨٩/٢.
(١٩٦) نتائج الفكر: ١٦٢.
(١٩٧) المصدر نفسه:١٣٦.
(١٩٨) المحصول في شرح الفصول:١٦١/١-١٦٢
(١٩٩) شرح المقدمة المحسبة:١٢٣/١-١٢٤.
(٢٠٠) المرتجل في شرح الجمل: ٥٨-٥٩.
(٢٠١) الإيضاح العضدي: ٢٧٦.
(٢٠٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١٥٦/١-١٥٧.
(٢٠٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : ٨٩/١.
(٢٠٤) كأبي حيان وناظر الجيش ، ينظر : ارتشاف الضرب: ١٩١٧/٤، وتمهيد القواعد: ٣٣٤٠/٧-٣٣٤١.
(٢٠٥) شرح المقدمة المحسبة : ٤١٧/٢.
(٢٠٦) هكذا في المصدر والصواب كما نرى : صلة .
(٢٠٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٥/٢.
(٢٠٨) التعليقة على كتاب سيبويه : ١/ ٢٦٨-٢٦٩ .
(٢٠٩) أمالي ابن الحاجب : ٨٢٣/٢.
(٢١٠) ينظر: المرتجل في شرح الجمل : ٣٠٦.
(٢١١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٤١٦/٢.
(٢١٢) سر صناعة الإعراب: ٣٥/٢.
(٢١٣) سرح المفصل لابن يعيش : ٣٧٥/٢.
(٢١٤) المرتجل في شرح الجمل: ٣٠٦.
(٢١٥) المقاصد الشافية :٥٦٢/١.
(٢١٦) الإغفال:٢٨٣/١.
(٢١٧) المقاصد الشافية: ٥٦٢/١.
(٢١٨) ينظر: سر صناعة الإعراب : ٣٦/٢
(٢١٩) سر صناعة الإعراب: ٣٥/٢ .
(٢٢٠) شرح المفصل لابن يعيش:٣٧٥/٢.
(٢٢١) ينظر: إسرار العربية:١٧٤، وتعليق الفرائد: ٢١٢/٢.
(٢٢٢) ينظر: المفصل لابن يعيش: ١٨٣.
(٢٢٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩٢/٢.
(٢٢٤) شرح المقدمة المحسبة : ٤١٦/٢.
(٢٢٥) شرح المقدمة المحسبة:٤٣٥/٢.
(٢٢٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٩٩/١ (هامش:١)، وينظر: ارتشاف الضرب:٩٣٠/٢.

المصادر

القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٩م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت:٣١٦هـ) تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان.

•إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت:٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
•الإغفال ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق عبد الله بن عامر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي ، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣م.
•ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي(ت:٦٧٢هـ)،دار التعاون
•الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت:٣٣٢هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م
•أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين، عبد الحميد،
•إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى،٢٠٠٢م.
•الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩م.
•البديع في علم العربية، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت:٦٠٦هـ) تحقيق ودراسة فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ
•تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، ١٩٨٩م.
•تحرير الخصاصة في تيسر الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت٧٤٩هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله الشلال، مكتبة الرشد، الرياض المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى،٢٠٠٨م.
•تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الطائي الجياني، (ت:٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
•التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ) تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م
•التعليقة على كتاب سيبويه المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت:٣٧٧هـ) تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
•تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م
•تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
• توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة جمهورية مصر العربية الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
•حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري، ضبط يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
•حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م
•حاشية ياسين على التصريح ، الشيخ ياسين العليمي الحمصي، الطبعة الثانية، المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٢٥هـ.
•الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ،: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.
•الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن الحنبلي الدمشقي المعروف بابن المبرد (ت:٩٠٩هـ) تحقيق: رضوان مختار، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.
•دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

•سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) ،: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
•شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ،: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى،١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
•شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ) ،: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
• شرح الألفية لابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م.
•شرح ألفية ابن معط ، ابن القوّاس عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت٦٩٦هـ)، تحقيق : علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض ، ١٩٨٥ م .
•شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، (ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٠م
•شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت:٤٤٢هـ) تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م
•شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م
•شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، (ت:٦٨٦هـ) حققهما، وضبط غريبهما، محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان عام النشر ١٩٧٥م.
•شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت: ٧١٥هـ) تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية الطبعة الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
•شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.
•شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٩٨٢م.
•شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، المعروف بابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
•شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت:٨٠٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.
•شرح الملوكي، ابن يعيش النحوي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.
•شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)،تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ود يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر ،بيروت لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
•الصرف الواضح ، عبد الجبار النايلة، مطابع جامعة الموصل ١٩٨٨م.
•علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
•علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، عمان الأردن ١٩٩٨م.
•الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت:٤٠١هـ) تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م
•كتاب سيبويه،عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، سيبويه (ت:١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الثالثة،١٩٨٨م.

•الكناش في فني التحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان عام النشر: ٢٠٠٠ م
•اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت:٦١٦هـ) تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
•اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، عالم الكتب، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
•اللمحة في شرح الملحة ،: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ،: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م
•ليس في كلام العرب ،: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
•ألفية ابن مالك ،: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) ،: دار التعاون
•المحصول في شرح الفصول، ابن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.
•المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر ،الطبعة دمشق، ١٩٧٢م.
•معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ) تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.
•المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت:٤٧١هـ) حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب جامعة اليرموك عمان، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٧م
• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) تحقيق: مجموعة محققين ،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
•المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق أحمد عبد الله الدويش، منشورات جامعة محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ.
•المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت:٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت.
•الممتع في التصريف علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٦
•المنهج الصوتي للبتية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
•النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت:٨٣٣هـ) تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكيرى .
•النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت،١٩٧٩م.
•همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

References

• Nip beating from the tongue of the Arabs, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Al-Andalusi (d .: 745 AH) investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad Revision: Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library in Cairo First Edition, 1418 AH - 1998 AD.

• Similarities and isotopes in grammar, Jalal al-Din al-Suyuti (d.911 AH), edited by Muhammad Abd al-Qadir al-Fadhili, Modern Library, Beirut, 2009.
• Origins in grammar, Abu Bakr Muhammad Ibn Al-Sirri, known as Ibn Al-Sarraj (d .: 316 AH), edited by Abdul-Hussein Al-Fattli, Al-Risala Foundation, Lebanon
• The translation of the Qur'an, Abu Jaafar al-Nahas Ahmad bin Muhammad bin Ismail (d .: 338 AH) annotated and commented on it by Abd al-Moneim Khalil Ibrahim, Muhammad Ali Baydoun's publications, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut Edition: First, 1421 AH
• Millennium Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Taie (T .: 672 AH), Dar Al-Taawon
• The victory of Sibawayh over the radiator, Abu al-Abbas Ahmad bin Muhammad bin Walad al-Tamimi al-Nahawi (T .: 332 AH) Study and investigation by: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, The Resala Foundation, First Edition, 1416 AH - 1996 CE
• Al-Masalak explained in Sharh Al-Alfiyah Ibn Malik, Ibn Hisham Al-Ansari, edited by Muhammad Muhyiddin, Abdul-Hamid,
• Briefing the definition in the science of morphology, Ibn Malik Al-Ta'i (d .: 672 AH), verified by: Muhammad Al-Mahdi Abdul-Hayy Ammar, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, Saudi Arabia, First Edition, 2002 AD.
• Badi` in the science of Arabia, Al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad Al-Shaybani Al-Jazari Ibn Al-Atheer (d .: 606 AH) investigation and study of Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia First Edition, 1420 AH
• Reflections on some phenomena of morphological deletion, Fawzi Hassan Al-Shayeb, Annals of the College of Arts, the tenth yearbook, 1989 AD.
• Editing of Al-Khasasa in Facilitating the Abstract, Zain Al-Din Abu Hafs Omar Bin Muzaffar Bin Al-Wardi (d. 749 AH), investigation and study: Dr. Abdullah Al-Shallal, Al-Rushd Library, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia Edition: First, 2008 AD.
Facilitating Benefits and Complementing Objectives, Ibn Malik Al-Tai Al-Jiani, (T .: 672 AH). Edited by: Muhammad Kamil Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1387 AH - 1967 AD.
• Al-Faraed's Commentary on Facilitating Interest, Muhammad Badr al-Din bin Abi Bakr bin Omar al-Damamini (d.827 AH) Edited by: Dr. Muhammad bin Abdul Rahman al-Mufdi Edition: First Edition, 1403 AH - 1983 CE
• Preface the rules with an explanation of facilitating benefits, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Muheb al-Din al-Halabi, then al-Masry, known as the Nazir of the Army (T .: 778 AH). Study and investigation: A. Dr.. Ali Muhammad Fakher and Others, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, First Edition, 1428 AH.
• Tajwih Al-Lama ', Ahmad Ibn Al-Hussein Bin Al-Khabbaz, study and investigation: Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Arab Republic of Egypt, 2nd edition, 1428 AH - 2007 AD

• Al-Khudari's commentary on Ibn Aqeel's commentary on Alfiyeh Ibn Malik, Muhammad al-Khudari, seized by Yusef al-Sheikh Muhammad al-Buqa'i, Dar al-Fikr Beirut, first edition 2006 AD
• Al-Sabban's Footnote to the Explanation of Al-Ashmouni of Al-Alfiya Ibn Malik, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Saban Al-Shafi'i (T .: 1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beirut-Lebanon Edition: The First 1417 AH -1997 AD
• Yassin's footnote to the statement, Sheikh Yassin Al-Alimi Al-Homsi.
• Characteristics, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mousli (T .: 392 AH),: The Egyptian General Book Authority, fourth edition.
• The Secret of Making Expressions, Abu Al-Fath Othman Bin Jani (d .: 392 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut-Lebanon Edition: Al-Awali 1421 AH - 2000 AD
• Explanation of Ibn Al-Nazim Ali Alfiya Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (d.686 AH) Edited by: Muhammad Basil Uyun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, First Edition, 1420 AH - 2000 CE
• Sharh Al-Ashmouni on Al-Alfiya Ibn Malik Author: Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hassan, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (T: 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut - Lebanon Edition: The first 1419 AH - 1998 your
• Explanation of the Millennium by Ibn Malik, Al-Hasan Bin Qasim Al-Moradi (d.745 AH), edited by: Fakhr Al-Din Qabawa, House of Maarif Library, Beirut, First Edition, 2007 AD.
• Explanation of the statement on the clarification, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr Al-Azhari, (T .: 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut Lebanon First Edition 2000 AD
• Explanation of Al-Tasrif, Abu Al-Qasim Omar bin Thabit Al-Eightyeeni (T .: 442 AH), verified by: Dr. Ibrahim bin Sulaiman Al-Baimi, Al-Rushd Library, First Edition, 1419 AH-1999 AD
• Explanation of the book of Sibawayh, Abu Sa`id al-Serafi al-Hasan bin Abdullah bin al-Mirzban (d .: 368 AH), edited by Ahmad Hassan Mahdali, Ali Syed Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon Edition: First, 2008 AD
• Sharh Shafia Ibn al-Hajib, Muhammad ibn al-Hasan al-Radhi al-Astrabadi, (d .: 686 AH), verified by them, and seized their strangers, Muhammad Nour al-Hassan, Muhammad al-Zafzaf and Muhammad Muhy al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, in the year of publication 1975 CE.
• Sharh Shafia Ibn al-Hajib, Hasan bin Muhammad bin Sharaf Shah al-Husayni al-Astrabadhi, Rukn al-Din (d .: 715 AH), edited by: Abd al-Maqsood Muhammad Abd al-Maqsoud, Religious Culture Library First Edition 1425 AH - 2004
• Explanation of al-Kafiyyah al-Shifa, Ibn Malik al-Ta'i al-Jiani, investigated and presented to him by: Abd al-Munim Ahmad Haridi, Umm al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah Edition: First, 1982 AD.
• Detailed explanation by Al-Zamakhshari, Ya'ish bin Ali bin Ya'ish, Abu al-Buqaa, known as Ibn Ya'ish (d .: 643 AH). Presented to him by: Dr. Emile Badi Ya'qub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon First Edition, 1422 AH - 2001 AD.

• Explanation of al-Makudi on the Millennium in the sciences of grammar and morphology, Abu Zayd Abd al-Rahman bin Ali bin Salih al-Makudi (d .: 807 AH), edited by Dr. Abd al-Hamid Hindawi, Modern Library, Beirut, Lebanon 1425 AH - 2005 CE.
• Explanation of al-Malouki, Ibn Ya'ish al-Grammar, edited by Fakhr al-Din Qabawa, Dar al-Awza'i, second edition, 1988 AD
• Clear Exchange, Abdul-Jabbar Al-Nayla, Mosul University Press, 1988 AD.
• The Illuminations of Grammar, Muhammad Ibn Abdullah Ibn Al-Abbas, Abu Al-Hassan, Ibn Al-Warraq (d .: 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Al-Darwish, Al-Rashed Library, Riyadh Edition: First, 1420 AH - 1999
• Phonological Morphology, Abdul Qadir Abdul Jalil, Dar Azmana, Amman, Jordan 1998 AD.
• Book of Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, Abu Bishr, Sibawayh (d .: 180 AH), edited by Abd al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, third edition, 1988 AD.
• Al-Kanash in the art of grammar and morphology, Abu al-Fida 'Imad al-Din Ismail bin Ali ibn Omar bin Shahenshah ibn Ayyub, al-Malik al-Muayyad, the owner of Hama (d .: 732 AH) Study and investigation: Dr. Riad Al-Khawam, Modern Library for Printing and Publishing, Beirut Lebanon Year of publication: 2000 M
• The Pulp in the Evidence of Construction and Expression, Abu Al-stay Abdullah Bin Al-Hussein Bin Abdullah Al-Akbari Al-Baghdadi Moheb Al-Din (T .: 616 AH) Edited by: Abd Al-Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr, Damascus First Edition, 1416 AH 1995 AD.
• The glimpse in Sharh al-Malhah,: Muhammad bin Hassan bin Sabaa bin Abi Bakr al-Jadhami, Abu Abdullah, Shams al-Din, known as Ibn al-Sayegh (d .: 720 AH). Edited by: Ibrahim bin Salem al-Sa'edi,: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Saudi Arabia First edition, 1424 AH / 2004 CE
• Not in the words of the Arabs,: Al-Hussein bin Ahmed bin Khalawiya, Abu Abdullah (d .: 370 AH), edited by Ahmad Abd Al-Ghafoor Attar, second edition, Makkah Al-Mukarramah, 1399 AH - 1979 AD
• Millennium Ibn Malik,: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Tai Al-Jiani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (T .: 672 AH),: Dar Al-Taawon
• The Results in Explaining the Seasons, Ibn Iyaz Al-Baghdadi (d.681 AH), edited by Sharif Abdul-Karim Al-Najjar, Dar Ammar, Jordan, first edition 2010
• The key in the exchange, Abu Bakr Abdul Qaher bin Abdul Rahman Al-Jarjani (d .: 471 AH) was investigated and presented to him by: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Faculty of Arts, Yarmouk University Amman, Al-Risala Foundation Beirut First Edition 1987 AD
• The healing purposes in explaining the adequate summary, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d .: 790 AH). Verification by: a group of investigators, the Institute for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah Edition: First, 1428 AH - 2007 AD.

• Al-Muqtasid in Explanation of Completion, Abd al-Qaher al-Jarjani, verified by Ahmed Abdullah Al-Duwaish, Muhammad bin Saud University Publications, 1428 AH.
• Al-Muqtaseb, Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mardard (d .: 285 AH). Edited by: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, The World of Books, Beirut.
• Al-Mumti 'fi Al-Tasrif, Ali bin Mu'min bin Muhammad al-Ishbili, Abu al-Hasan, known as Ibn Asfour (T .: 669 AH), Lebanon Library First Edition 1996
• Phonological Approach to the Arabic Structure, Abdul Sabour Shaheen, The Resala Foundation, 1980
Publishing in The Ten Readings, Ibn Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad bin Yusuf (d .: 833 AH), edited by Ali Muhammad Al-Dabaa, The Great Commercial Printing Press
• Hama al-Hawamis in explaining the collection of mosques, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d .: 911 AH). Edited by: Abd al-Hamid Hindawi, The Tawfiqia Library - Egypt